الأمم المتحدة

A/62/PV.83

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٨٣**

الأربعاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جالو (غامبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

المناقشة المواضيعية: "الأمم المتحدة والعالم يعملان لمواجهة تغير المناخ"

بنود جدول الأعمال ٤٨ و ٥٤ و ١١٦ (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/62/644)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد توماس ماتوسِك، الممثل الدائم لألمانيا.

السيد ماتوسِك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لقيام الرئيس السيد سرجان كريم بعقد هذه المناقشة، التي تأتي في وقت مناسب جدا، في الجمعية العامة. ولا بد لنا من الحفاظ على المستوى العالي من الاهتمام والوعي الذي تمكنا من تحقيقه خلال العام الماضي.

وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي ألقاه وزير البيئة السلوفيني جانيز بودوبنك باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة الثمانين.

شهد عام ٢٠٠٧ زخما سياسيا لم يسبق له نظير لمكافحة تغير المناخ. أوضحت استنتاجات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ كل الوضوح أن: تأثير تغير المناخ سيكون مأساويا ما لم نتخذ إجراءا ت حازمة وحتى نقوم بذلك.

وتفخر ألمانيا بأنها بادرت خلال توليها رئاسة الاتحاد الأوروبي، في ربيع عام ٢٠٠٧، إلى إعداد قرارات أولية على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. وبوصفنا البلد المضيف لقمة مجموعة البلدان الثمانية المعقودة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-23931 (A)

في هيليجندام، فقد أرسينا معالم بارزة أخرى ، ولا سيما الالتزام الواضح بالعملية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال المناخ. وأكد رؤساؤنا ذلك الالتزام جميعهم تقريبا في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفي بالي، أطلقنا بنجاح عملية تفاوضية ستكتمل بحلول عام ٢٠٠٩ باتفاق عالمي جديد شامل لما بعد عام ٢٠١٢. وكان هناك أمر واضح، ألا وهو أن منظومة الأمم المتحدة هي الإطار المتعدد الأطراف المناسب الذي يمكن من خلاله إقامة النظام اللازم لتغير المناخ في المستقبل.

ويتعين علينا نحن، البلدان الصناعية، أن نبقى القوى المحركة. فهذه مسألة تتعلق بالعدل والمصداقية على حد سواء. ونحن، البلدان الصناعية، لا بد لنا من تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة، بما بين ٢٥ و ٤٠ في المائة من مستويات عام ١٩٩٠، على النحو الذي بيّنه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

والاتحاد الأوروبي مستعد لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٣٠ في المائة من مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠، في إطار اتفاق دولي. وفي هذه الحالة، سنلتزم نحن، في ألمانيا، بتخفيض يبلغ ٤٠ في المائة. وقد اعتمدت الحكومة الألمانية خطة للسياسات المتعلقة بالمناخ والطاقة في عام ٢٠٠٧. وتتمثل عناصرها الأساسية في الطاقة المتجددة وكفاءتها. وأود أن أبرز الجوانب التالية.

سنعمل على التوسع بشكل كبير في مصادر الطاقة المتجددة. ففي قطاع الكهرباء، سنضاعف حصة مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ من المستوى الحالي البالغ ١٤ في المائة، ونرمي إلى حصة تبلغ ١٤ في المائة في قطاع التدفئة. وسنرفع من كفاءة الطاقة في المباني بما نسبته ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩ وبنسبة إضافية تبلغ ٣٠ في المائة بعد عام ٢٠١٢. وستتم إتاحة ٢,٣ بليون دولار لتحديث نظم الطاقة في المباني.

ولا نزال مقتنعين بأن إعادة الهيكلة المراعية للمناخ في اقتصاداتنا ممكنة ويمكن تحمل تكاليفها. فسياسات المناخ الطموحة لا تشكل عقبة في وجه النمو الاقتصادي والمستدام. بل العكس من ذلك، أن حماية المناخ تمثل نهجا اقتصاديا حكيما. وهي القوة الدافعة للابتكار والعمالة. وفي ألمانيا، يخلق مبلغ كل بليون يورو يصرف على تحديث المباني القائمة لتوفير الطاقة أكثر من ٢٥ ٠٠٠ فرصة عمل في قطاع البناء. وعلى مدى الأعوام العشرة السابقة، أنشئت حوالي ٢١٤ ٠٠٠ وظيفة في قطاع الطاقة المتجددة، منها ٦٠ ٠٠٠ فرصة عمل في قطاع الطاقة الريحية لوحده.

وفي خضم الجهود الدولية الرامية إلى معالجة تغير المناخ، يحظى دور القطاع الخاص باعتراف عالمي. وتكتسي مسألة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي طرحت في حلقات نقاشنا، أهمية بالغة. فالعمل العالمي يجعل الجهود المتعلقة بالمناخ أكثر فعالية من حيث التكلفة، ويمكن تحقيق المزيد على نفس المستوى من الاستثمار.

إن تغير المناخ، أولا وقبل كل شيء، تحدٍ للتنمية المستدامة. فبدون مناخ مستقر وبدون المعرفة المناسبة لاتجاهات تغير المناخ في المستقبل، قد لا نتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكن تغير المناخ يعني أكثر من ذلك: فهو أكثر المشاكل شمولا وعالمية. وبالنسبة لبعض البلدان، كما سمعنا، هو مسألة تتعلق بالوجود في حد ذاته؛ إذ أنه يؤثر على مجالات مثل الصحة والأمن والهجرة والتغذية.

وستستمر ألمانيا في مساندة كل الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ وإلى التوصل إلى اتفاق عالمي. ولكن لن يتسنى سماع آراء جميع البلدان والنظر

فيها إلا بوجود إطار يعتمد على الأمم المتحدة. فمنظومة الأمم المتحدة وحدها هي التي تستطيع أن تواجه التحديات المتكاملة للتنمية وتغير المناخ بشكل متجانس.

يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن ترد على أساس رؤية استراتيجية متجانسة وأن تحدد الأهداف والأولويات التي توضح الميزة النسبية التي تتسم بها هيئات الأمم المتحدة في مواجهة تغير المناخ. ويمثل تقرير الأمين العام (S/62/644) نقطة بداية جيدة ومفيدة في تلك العملية. فهو يوضح أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر من مجرد محصلة الأجزاء التي تتكون منها. فالتحدي الحقيقي يكمن في وضع سياسات متكاملة وتنفيذها بفعالية وكفاءة. ولا بد للمنظومة ككل أن تعزز من استجابتها للتحديات العالمية وأن تضمن أن تأتي تلك الاستجابة بصوت مُتحد.

في المستقبل، سيكون تمويل الجهود الرامية إلى التخفيف والتكيف، وكذلك نقل التكنولوجيا هو المسألة الرئيسية. وتلك المجالات تتطلب مفاهيم جديدة وابتكارية. وكما أوضحت حلقات النقاش التفاعلية، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة المنتدى الرئيسي من خلال جمع مختلف أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تعزز قدراتها على التواصل والتنسيق من أجل العمل الدولي المشترك. ولذلك، فإذا كانت الأمم المتحدة هي الأفضل لمعالجة مسألة تغير المناخ الملحّة، فإن عليها أن تكثف من التعاون عبر المنظومة لمواجهة ذلك التحدي.

وكما أشارت المستشارة ميركل في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/62/PV.5)، سيكون تغير المناخ المحك لقدرة المجتمع الدولي على العمل بفعّالية وكفاءة في القرن الحادي والعشرين. والأمم المتحدة في صلب تلك العملية. وألمانيا مستعدة لتحمل مسؤوليتها. ونحن نتطلع إلى التعاون مع كل الشركاء في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أيسر طيب، ممثل المملكة العربية السعودية.

السيد طيب (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، ومن خلالكم أن أشكر السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة، على عقد هذه الجلسة وعلى الاهتمام المستمر الذي توليه الأمم المتحدة لمسألة تغير المناخ.

أود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة الثمانين، وممثل الجزائر باسم المجموعة العربية في الجلسة الحادية والثمانين.

وتشاطر المملكة العربية السعودية العالم قلقه إزاء تغير المناخ والتحديات التي يشكلها، ونحن ملتزمون بالعمل معا من أجل العثور على الحلول الصحيحة.

وفي مؤتمر القمة للبلدان المصدرة للنفط (الأوبك) المعقود في الرياض قبل شهرين، أعلنت المملكة العربية السعودية التبرع بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار للصندوق الجديد الذي سوف يدعم بحوث الطاقة والبيئة وتغير المناخ. وجاءت إعلانات عن التبرع من الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار مكملة لذلك الإعلان. وقد بذلت جهود أخرى عديدة على الصعيد الوطني، لكن لا يسمح الوقت للخوض في تفاصيلها في هذا المقام. لكن، سأكتفي بالقول إننا ملتزمون بالقيام بنصيبنا العادل.

ولقد سمعنا، يوم الاثنين، من الخبراء بيانات ومناقشات مفيدة جدا. وتشمل الأفكار التي تبلورت من المناقشة الدور الهام للشراكات واشتراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بصورة كاملة. وهناك فكرة أخرى تتعلق

بالصلات الكبيرة بين تغير المناخ والتنمية. فالتنمية وتغير المناخ مرتبطان وينبغي النظر فيهما معا.

قبل أقل من عام، هنا في نيويورك، كانت لجنة التنمية المستدامة تناقش تغير المناخ وتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وظهرت حقيقة واضحة وضوح الشمس، وهي أن الطاقة شرط رئيسي للتنمية.

ولتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في معالجة تحديات تغير المناخ بدون عرقلة عملية التنمية، علينا أن نجد حلولا عملية من شأنها أن تحقق خفض الانبعاثات المطلوب بينما تبقى دورة الطاقة في مسارها باستمرار، وذلك لتلبية احتياجات الطاقة المتزايدة المطلوبة للتنمية. وفي هذا الشأن، علينا أن نتوخى الحذر لضمان ألاّ تسبب إجراءات التخفيف اختلالات في السوق من شأنها أن تؤدي إلى عدم استقرار إمدادات النفط وتعرقل عملية التنمية. إن الحلول التكنولوجية مثل احتجاز واختزان الكربون توفر حلولا مجزية للجميع وطريقا إيجابيا نحو الأمام.

وأود أن أتناول الآن خارطة طريق بالي. لقد توصلنا في بالي إلى اتفاق هام، لا يعني بأي حال من الأحوال أن بروتوكول كيوتو قد مات أو انتهى، أو أن اتفاقية تغير المناخ لم تعد صالحة. ولهذا السبب دهشت لبعض البيانات التي سمعتها تلمح إلى فكرة من هذا القبيل. نعم، إن الإجراءات لمعالجة تغير المناخ ما زالت متعثرة. لكن ذلك ليس لوجود عيب في الاتفاقية أو في بروتوكول كيوتو؛ بل العيب في تنفيذ الالتزامات التي أبرمت بموجب هذه الاتفاقات.

لقد توصلنا في بالي إلى اتفاق بشأن جدول زمني مفصل للعمل المتبقي لفريق العمل المخصص بموجب بروتوكول كيوتو، الذي سوف يوافق على أهداف طموحة جديدة للبلدان الصناعية لفترة الالتزام الثانية ببروتوكول كيوتو، أهداف نأمل أن يتم تحقيقها هذه المرة.

وفي بالي، توصلنا أيضا إلى اتفاق يقضي ”بالشروع في عملية شاملة ترمي إلى تيسير التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية من خلال إجراءات تعاونية طويلة الأجل الآن وحتى عام ٢٠١٢“ وبعده (FCCC/CP/2007/L.7/Rev.1). وهذا ليس اتفاقا ليحل مكان الاتفاقية أو أي من مبادئها القائمة أو يلغيها.

واتفقنا على زيادة الإسهامات من البلدان النامية مع اتخاذها إجراءات في إطار التنمية المستدامة. وسوف تكون هذه التدابير قابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها. وسوف يقتضي كذلك تمكينها ودعمها بتكنولوجيات قابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها وبالتمويل وبناء القدرات. وليس الأمر كأن البلدان النامية غير قادرة على اتخاذ هذه الإجراءات بدون اتفاق بالي أو أي اتفاق لاحق آخر؛ المشكلة هي أن الأدوات التي تمكن البلدان النامية من القيام بذلك لم تتوفر لها أبدا.

هذا هو التحدي الحقيقي. إنه جوهر التحدي الذي يشكله تغير المناخ وما زال. إن نجاحنا خلال هذا العام والعام القادم لن يكون بمجرد العثور على صيغة معينة لتوافق الآراء وفي نص يمكن أن نوافق عليه جميعا. إن نجاحنا سيكون في إحراز انجازات في الوصول إلى مجموعة الوسائل اللازمة وفي الحصول على التمويل والتكنولوجيا اللازمين لإحداث تغيير فعلي.

لقد أشار معظم المتكلمين في هذه القاعة إلى أخطار تغير المناخ وآثاره السلبية. وأعتقد أنه بصدور التقرير التقييمي الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لم تعد المسألة مطروحة للمناقشة. غير أنه، في عدد قليل من العقود، عندما يفكر أولادنا وأحفادنا في مدى نجاح العالم في التصدي لتحديات تغير المناخ، لن يقاس النجاح

بالاتفاقات والمعاهدات. إنه سوف يقاس فقط بالتغيير الملموس الذي تمكنا من إحداثه معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد، ستوارت بيك، الممثل الدائم لبالاو.

السيد بيك (بالاو) (تكلم بالانكليزية): يستمر منسوب المياه في الارتفاع في بالاو وفي كل مكان آخر. وما زالت الملوحة في المياه العذبة والأراضي المنتجة سابقا تتزايد بسرعة. وتشهد الشعب المرجانية، التي هي الأساس لسلسلة غذائنا، فترات من التبييض والموت. وفي كل أنحاء المحيط الهادئ، لم يتمخض ارتفاع مستوى سطح البحر عن خطط لترحيل السكان؛ فهذا الترحيل يجري الآن فعلا. ورغم أن سلسلة الكوارث قد أصبحت معروفة جيدا في هذه القاعات، لم تتخذ أي إجراءات تصحيحية. وقد أثار تحالف الدول الجزرية الصغيرة هذه المسألة قبل ٢٠ عاما. فالبلدان الأكبر تستطيع بناء الحواجز الصخرية واللجوء إلى الأراضي المرتفعة، لكن هذا غير ممكن بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، التي عليها بكل بساطة أن تقف مكتوفة الأيدي وتشاهد ثقافاتها تختفي.

وعلينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت الأمم المتحدة عاجزة عن اتخاذ الإجراءات في وجه هذا التهديد لبقاء عدد من الدول الأعضاء فيها. وترى بالاو أن الأمر ليس كذلك.

وتذكّر الجمعية العامة أنه، في نيسان/أبريل الماضي، وبرئاسة المملكة المتحدة، ناقش مجلس الأمن مسألة تغير المناخ. وبينما جرى، في ذلك الحين، بعض التعبير عن عدم الارتياح لمكان المناقشة – عدم ارتياح لم نشاطر فيه إطلاقا، إذا جاز لي التعبير – كان هناك اتفاق عام على الفكرة التي عبر عنها رئيس مجلس الأمن في ذلك الوقت، وزيرة خارجية المملكة المتحدة السيدة مارغريت بيكيت، وهي أن تغير المناخ يشكل تهديدا ''لأمننا الجماعي في عالم معرض للخطر ومتبادل الاعتماد بشكل متزايد'' (S/PV.5663، ص. ٢٤).

ومن الواضح أن الدول الجزرية ليست البلدان الوحيدة التي يتعرض بقاؤها للخطر. ففي تلك المناقشة بالذات، وصف سفير ناميبيا، السيد مبوندي، تغير المناخ بأنه ''مسألة حياة أو موت'' بالنسبة لبلده، ولاحظ أن

> ''البلدان النامية على وجه الخصوص، قد خضعت لما يمكن وصفه بحرب بيولوجية أو كيميائية بطيئة. فالغازات المنبعثة من الدفيئة تدمر ببطء النباتات والحيوانات وبني البشر'' (S/PV.5663، ص. ٤١).

ولاحظ سفير بابوا غينيا الجديدة، روبرت إيسي، الذي استمعنا له هذا الصباح يتكلم بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ، أن تغير المناخ ليس أقل خطرا على الدول الجزرية الصغيرة من خطر البنادق والقنابل على البلدان الكبيرة. فمن المرجح أن تواجه البلدان الجزرية في المحيط الهادئ تشتتا هائلا للناس، شبيها بالتدفقات التي تسببها الصراعات. وسوف يتمخض عن هذه الظروف الكثير من الاستياء والكراهية والإقصاء كما هو الحال مع أي أزمة لاجئين.

وأشار السفير إيسي عندئذ، ونعيد التأكيد عليه مرة أخرى الآن، إلى أن مجلس الأمن مكلف بحماية حقوق الإنسان والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وأمنها. ومجلس الأمن مخول بالنيابة عن جميع الدول باتخاذ الإجراءات بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وبينما نشيد من أعماق قلوبنا بالجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة والأمين العام لإلقاء الضوء على هذه المشكلة الشنيعة، ننتهز هذه الفرصة لنهيب بكل احترام بمجلس الأمن أن يعرب عن موقفه إزاء التهديد الذي وصفناه. ألا تفعل

نفس الشيء أي دولة تواجه جيشا غازيا؟ إن من واجب مجلس الأمن بموجب المادة ٣٩ من الميثاق أن يقرر ما إذا كان قد وقع أي تهديد للسلم وأن يقدم توصياته لحفظ السلم الدولي والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه. ونهيب بمجلس الأمن أن يفعل ذلك في سياق تغير المناخ.

وبموجب المادتين ٤٠ و ٤١ من الميثاق، من واجب مجلس الأمن أن يمنع تفاقم الحالة وأن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير لكي تتخذها جميع الدول تحقيقا لتلك الغاية. ومع أننا نحن الدول الجزرية الصغيرة لا نملك جميع الإجابات، فلسنا نجهل اليقين العلمي الواضح المتمثل في أن انبعاثات غاز الدفيئة المفرطة من جانب الدول هي سبب هذا الخطر الواقع على الأمن الدولي وعلى وجود كثير من الدول الأعضاء. لذلك نقترح أن ينظر مجلس الأمن، تشجيعا على الامتثال، في فرض حدود قصوى إلزامية للانبعاثات على جميع الدول واستخدام سلطته لفرض الجزاءات.

ونشير إلى أن الجمعية العامة، بموجب المادة ١١ من الميثاق، مخولة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى ”الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر“. وسندعو الجمعية، في الوقت المناسب، إلى أن تفعل ذلك. وفي حال تفضيل الجمعية العامة ألا تمارس حقها في إحالة الأمر إلى مجلس الأمن، سنرجو البلدان التي يتعرض وجودها ذاته للخطر أن تستخدم المادة ٣٤ من الميثاق، التي تخول جميع الدول الأعضاء توجيه اهتمام مجلس الأمن إلى أي أمر ”قد يؤدي إلى احتكاك دولي“. وأظن أننا جميعا يمكن أن نتفق على أن ”الاحتكاك الدولي“ مصطلح مخفف جدا لوصف المحنة الرهيبة التي تجد الدول الجزرية نفسها الآن فيها.

إن ميثاقنا يبين طريقا للسير قدما. ومجلس أمننا لديه من الحكمة والأدوات ما يعينه على التصدي لهذه الحالة. فمستوى المياه، بينما نتناقش، آخذ في الارتفاع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لكوبا، السيد رودريغو ماميركا دياز.

السيد ماميركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تعرب كوبا عن تأييدها للبيانين اللذين تم الإدلاء بهما نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

وترى كوبا أن توقيت هذه المناقشة جيد للغاية إذ تأتي في أعقاب المؤتمر العالمي الذي عقد في بالي وشارك فيه الوفد الكوبي بمزيج من القلق والتفاؤل والثقة. شاركنا بقلق لأن من الواضح بدرجة متزايدة، كما قال الرئيس الكوبي فيديل كاسترو في عام ١٩٩٢، أن عنصرا بيولوجيا هاما، هو الإنسان، مهدد بالاختفاء نتيجة القضاء السريع والمطرد على موئله الطبيعي.

وتثبت الأدلة العلمية التي لا جدال فيها أن هناك خطرا ماثلا لحدوث تغير مناخي مدمر. فالسنوات العشر الماضية أدفأ السنوات في أي عصر من العصور. والجليد القطبي ترق طبقته. والأنهار الجليدية آخذة في الانحسار. ومستوى سطح البحر يرتفع. وتواتر الأعاصير وحدّتها في ازدياد، و ٣٠ في المائة من جميع الأنواع البيولوجية سوف تختفي في حالة زيادة درجة حرارة العالم حوالي درجتين مئويتين. والدول الجزرية الصغيرة معرضة لخطر الاختفاء تحت الماء، برغم أنها، وغيرها من البلدان الشديدة الضعف، أقل الدول إسهاما في الاحترار العالمي.

غير أننا متفائلون وواثقون، لأنه ما زال أمامنا وقت للعمل ولأن غالبية البلدان قد أعربت عن إرادتها السياسية في أن تسهم، بحسب مسؤوليات كل منها وقدراتها، في تنفيذ إطار دولي مناسب للتصدي لهذه المشكلة.

ويحثنا تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على النظر في هذه المسألة بتعمق واتخاذ إجراء. غير أن من دواعي خيبة الأمل والأسف أن أكثر البلدان تلويثا والمسؤول عن أكثر من ٢٥ في المائة من انبعاثات غاز الدفيئة في العالم، مع أنه بلد لا يتجاوز سكانه نسبة ٤,٧ في المائة من عدد سكان العالم، ما برح يتجاهل بروتوكول كيوتو ويقف غير مبال بينما تحاول أكثر من ١٩٠ دولة تحديث البروتوكول.

وكذلك لا تحقق البلدان الصناعية الأهداف شبه الرمزية المحددة لما يسمى بفترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو. كما أنها لا تحقق أهداف الاتفاقية والبروتوكول فيما يتعلق بتوفير موارد مالية كافية مستقرة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

وقد اتفقنا على تنفيذ استراتيجيات من قبيل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. غير أن هذه الحالة الخطيرة لا يمكن التصدي لها ما لم يطرأ تغير على أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة.

إننا نشترك في المسؤوليات ولكن بدرجات متفاوتة. ويجب أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو، المسؤولة عن ٧٦ في المائة من جميع انبعاثات غاز الدفيئة، العبء الرئيسي لتخفيف الأثر وإعطاء القدوة. وأسوأ من ذلك أن انبعاثاتها زادت نسبتها بأكثر من ١٢ في المائة بين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٣، كما زادت انبعاثات الولايات المتحدة بصفة خاصة بأكثر من ٢٠ في المائة.

غير أننا لا نستطيع الآن أن نمنع التنمية فيما يزيد على ١٠٠ بلد لم تحققها بعد، فضلا عن أنها بلدان ليست تاريخيا مسؤولة عما حدث. ونرفض الضغوط التي تمارس على البلدان المتخلفة للقبول بالتزامات ملزمة بخفض الانبعاثات.

ويجب على البلدان المتقدمة النمو، التي تحتكر البراءات والتكنولوجيات والأموال، أن تكفل سبل حصول العالم الثالث على مقادير كبيرة من التمويل الجديد بالإضافة إلى المستويات الضئيلة الراهنة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تكفل تلقيها بالمجان للتكنولوجيات والتدريب لمواردها البشرية.

وما فتئت كوبا تسعى لتنفيذ برامج التكيف وتدابيره معتمدة في ذلك على صلابة المجتمع العلمي وكفاءة نظم الوقاية من الكوارث وتنسيق الأنشطة على الصعيدين الوطني والمحلي، بالرغم من أن انبعاثات غازات الدفيئة الكوبية لا تكاد تذكر.

وتسهم كوبا أيضا في التخفيف من تغير المناخ عن طريق مجموعة من البرامج الوطنية، نطلق عليها ”ثورة الطاقة“، استنادا إلى تحقيق وفورات في الطاقة وكفاءة الطاقة وتنمية مصادر الطاقة المتجددة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، استبدلت كوبا ما يزيد على ٩ ملايين مصباح متوهج وأكثر من ٣ ملايين جهاز مترلي تفتقر إلى كفاءة استخدام الطاقة. وقد أدى ذلك إلى نقص قدره ٣٦٠ ميغاوات تقريبا في فترات ذروة الطلب، أو ما يصل إلى وفورات قدرها ٤٠٠ مليون دولار تقريبا وخفض قدره ٦٨٠ ٠٠٠ طن في استخدام النفط سنويا، مما نتج عنه انخفاض قدره ١,٢ مليون طن في العام تقريبا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبالمثل، يجري بذل جهود مكثفة لتطوير واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتشارك كوبا في أنشطة التعاون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي للتصدي للضعف إزاء تغير المناخ.

وقد تعين علينا في سعينا لتحقيق أهدافنا أن نواجه الآثار المستمرة لحصار إجرامي مفروض علينا منذ نصف قرن

تقريبا من جانب القوة العسكرية والاقتصادية العظمى، الأمر الذي ينطوي على آثار شديدة بالنسبة لأهدافنا الإنمائية.

وإذا أردنا أن نواجه تغير المناخ، فلا غنى عن الإجراءات التالية. يجب أن تبدي البلدان المتقدمة النمو إصرارا واضحا وأن تتخذ إجراءات عملية للوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو. ويجب أن ترتبط تلك البلدان بالتزامات ثابتة بالحد من الانبعاثات بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا من مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠ وما لا يقل عن ٦٠ إلى ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. ويجب تطوير مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها، ويجب أن يزيد نصيبها من مصفوفة الطاقة العالمية زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٢٥. ويجب تخصيص موارد مالية إضافية جديدة وكافية لمواجهة احتياجات التكيف في البلدان النامية. ويتحتم تشغيل صندوق التكيف بشكل كامل. ويجب أن يأخذ النقل الفعال للتكنولوجيات النظيفة بعين الاعتبار احتياجات البلدان النامية على وجه التحديد.

إن التحدي كبير، ولكن ما زالت أمامنا الفرصة لنترك لمن يخلفوننا كوكبا أكثر نظافة، علاوة على كونه أكثر عدلا وإنصافا في توزيع ثرواته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للسلفادور، السيدة كارمن ماريا غاياردو هرناندیز.

السيدة غاياردو هيرناندیز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): يشعر وفد السلفادور بالامتنان لعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى.

ونود أن ننوه بالقرار الحسن التوقيت بإشراك القطاعات المختلفة للحكومات والمجتمع المدني في هذه المناقشة. وفي الواقع، فإن مشاركة جميع تلك الأطراف الفاعلة أمر بالغ الأهمية في تعزيز عملية صنع القرارات في مجال يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لأسرة الأمم. لن نتمكن من التصدي للواقع المفروض علينا جراء تغير المناخ إلا إذا كنا متحدين.

ووفد السلفادور يؤكد مجددا على أهمية كفالة أن تجرى المداولات بشأن هذه المسألة في سياق متعدد الأطراف، وخاصة في إطار الأمم المتحدة. ونشدد على أن آثار تغير المناخ هي الآن عالمية الطابع. ولذلك، علينا أن نعالج تلك الآثار على أساس توافق عالمي في الآراء.

وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن شعورنا بالارتياح للنتائج المحرزة في مؤتمر بالي الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وخطة العمل وخريطة الطريق الناجمتان عن ذلك المؤتمر تمهدان الطريق نحو إحراز تقدم صوب إقامة حوار حكومي دولي. ولا بد أن يكون تركيزنا الأساسي منصبا على التوصل إلى اتفاق عالمي بغية تفادي الأخطار الناجمة عن تغير المناخ وتحقيق تخفيف فعال لانبعاثات غازات الدفيئة، بالإضافة إلى معالجة مسائل مثل التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا وتوفير التمويل للبلدان النامية.

إن السلفادور تلتزم بالمشاركة في تلك العملية. ولكن لا بد أن يكون في استطاعتنا أن نعتمد على المشاركة الفعالة والالتزام السياسي القوي لجميع البلدان، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، بغية التوصل بصورة مشتركة إلى اتفاقات جوهرية في مكافحة تغير المناخ. وندرك أن هذا الكفاح ليس مسؤولية بلدان معينة أو مجموعات من البلدان دون سواها. بل بالأحرى، هو مسؤولية المجتمع الدولي قاطبة، بدون أي استثناء على الإطلاق.

وعلى النحو الذي أكده الخبراء في هذا المجال، وكما شهدنا بأنفسنا في بعض بلداننا للأسف، فإن لم ننجح في تصحيح الاختلال البيئي الحالي، سنجد أنفسنا على حافة

أخطار غير متوقعة. وعلينا، في جملة أمور، أن نلاحظ الكيفية التي تؤثر بها هذه المسألة على تدبير واستخدام الموارد الطبيعية، وبالتالي أثرها على الاقتصاد الدولي وعلى وجود التنوع البيولوجي ذاته، بما في ذلك الحياة الإنسانية.

وفي ذلك الصدد، نرى أن مسألة تغير المناخ، بآثارها ونتائجها المتعددة الأبعاد تمثل خطرا جديا على الأمن الدولي. ويؤمن وفدنا بأننا لا يمكن أن نكتفي بالتصدي للتهديد للأمن الدولي من وجهة النظر التقليدية، مثلما كان الحال خلال الأعوام الـ ٦٢ من عمر هذه المنظمة، بربط هذه التهديدات بمسائل الحرب والسلام.

ولا بد أن نذكر أن الأمين العام السابق، كوفي عنان، أشار إلى ذلك النهج في تقريره المعنون ”عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة“ (A/59/565) المقدم إلى الجمعية العامة بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويبين التقرير أن أكبر التهديدات للأمن الآن تتجاوز الحروب العدوانية بين الدول إلى حد بعيد. ويواجه المجتمع الدولي الآن تهديدات جديدة، مثل تغير المناخ، كما توضح المناقشة الحالية في الجمعية العامة. وينبغي أن نشير إلى أن الأمين العام الحالي، بان كي - مون، حدد أيضا الأضرار التبعية التي يمكن أن يحدثها تغير المناخ بإشارته إلى أن حالات نقص المياه والأرض الصالحة للزراعة في طريقها إلى أن تصبح مصادر للصراعات في أجزاء معينة من أفريقيا.

ولتلك الأسباب، ومع أخذ تلك التوقعات بعين الاعتبار، فإن على البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء أن تبذل قصارى جهدها لوقف تأثير تغير المناخ. ولا بد أن تعمل إجراءاتنا على عكس مسار الآثار السلبية لتغير المناخ، ولا بد أن تكون التغييرات العالمية في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية متوافقة مع بيئة مستدامة في أمدها ونطاقها.

ومن الواضح أن ذلك يتطلب بذل جهود جماعية تقوم على أساس معيار المسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة. ولا يمكننا أن نصرف النظر عن كون البلدان المتقدمة النمو والنامية لديها قدرات مختلفة على العمل. وتم توضيح ذلك في تقرير الأمين العام السابق المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/59/2005) وبرز مؤخرا في تقرير الأمين العام بان كي - مون عن الاستعراض العام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ (A/62/644).

ومن ذلك المنطلق، فإننا نولي أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص من خلال مشاركته بصورة مباشرة في دعم تقديم المساعدة التكنولوجية وسياسات التعاون لحكومات البلدان المتقدمة النمو. والأمر البالغ الأهمية هو أن تسهم البلدان المتقدمة النمو بنقل التكنولوجيا بغية تغيير الأنماط التقليدية لاستهلاك الطاقة وبالتالي مساعدة الجهود الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ والتأقلم معها.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن أمله في أن تصبح البيانات التي تدلي بها جميع الوفود مبادرات ملموسة تمكن من التصدي بصورة جماعية للمشاكل التي يواجهنا بها تغير المناخ، تماشيا مع الالتزامات السياسية التي قطعها رؤساء دولنا وحكوماتنا في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ الذي عقد هنا في مقر المنظمة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أليشير وحيدوف الممثل الدائم لأوزبكستان.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود أن أعرب عن امتنان خاص لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام، الذي بذل جهودا دؤوبة لتوطيد جهود المجتمع الدولي في مكافحة تغير المناخ، وأيضا لسعادة السيد

سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، على مبادرته بعقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن هذا الموضوع.

ومن الواضح بشكل متزايد اليوم أن تغير المناخ مشكلة متعددة الأوجه وتتطلب بالمقابل اتخاذ نهج دولي متعدد الأوجه نحو حلها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنهج الشامل الذي اتخذه تقرير الأمين العام في الاستعراض العام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ (A/62/644). ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة تضطلع بدور فريد في إنشاء آلية متعددة الأطراف وعالمية للوقاية الفعالة من مشكلة تغير المناخ وعواقبها وإيجاد حلول لها.

وأوزبكستان طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبرتوكول كيوتو ودأبت على اتخاذ خطوات مستمرة لتنفيذ الالتزامات الدولية التي دخلت فيها. وتتخذ أوزبكستان خطوات ملموسة لمراعاة العوامل التي تمكن من التكيف مع تغير المناخ في برامجها الوطنية لتنمية الطاقة، مع إيلاء اهتمام خاص لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وتنفيذ برامج بشأن عمليات توفير الطاقة وآلية التنمية النظيفة لبرتوكول كيوتو وغيرها من الخطوات.

وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على أننا نشاطر رأي العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القائل إن تغير المناخ جزء لا يتجزأ من المناقشات الدولية الأعم بشأن التنمية المستدامة. ونرى أن الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة في مكافحة تغير المناخ هو كفالة إقامة شراكات فعالة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وعلى سبيل الأولوية، ينبغي إيلاء الاهتمام لمعالجة مشكلة عدم توفر التمويل الكافي لجهود مكافحة تغير المناخ.

وفي سياق الوقاية من العواقب الخطيرة لتغير المناخ، فإن الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة هو العمل بالتكنولوجيات النظيفة بيئيا ومنع تدهور الموارد الطبيعية، واستخدام المصادر المتجددة للطاقة وتعزيز فعالية استخدام الطاقة ومصادر الطاقة وترشيد إدارة استخدام الموارد المائية.

وأود أن أشير إلى عنصر معين في مشكلة تغير المناخ، وهو تحديدا، مشكلة كفالة الأمن الإيكولوجي. وقد رأينا أنه لا يمكن بعد الآن تجاهل تدمير البيئة، إذ انه يؤثر على كامل التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتوازن الإيكولوجي. وظل الأمن الإيكولوجي مهددا بشكل خاص في مناطق الكوارث الإيكولوجية.

وإحدى تلك الكوارث الإيكولوجية هي الحالة في مستجمعات مياه بحر الآرال. وتدمير بحر الآرال، بموارده البيولوجية الغنية، لا يحدث عواقب لا رجعة فيها على الصعيد الإقليمي فحسب بل يحدث أيضا تأثيرا سلبيا على تغير المناخ خارج حدود المنطقة. ويؤدي انتقال الملح والغبار من سطح قاع البحر الجاف إلى تدمير عمليات الجني والنباتات وتخفيض إنتاجية المراعي والمحاصيل. ولحقت أضرار اقتصادية بالغة بمصائد الأسماك وأراضي الصيد. وتؤدي تلك المجموعة من المشاكل الإيكولوجية البالغة الصعوبة إلى تقويض أسس الحياة ذاتها في منطقة بحر الآرال، مما يؤدي إلى نقص مزمن في مياه الري والمياه النقية الصالحة للشرب.

ونرحب بمشاركة الشركاء الدوليين في تنفيذ برامج ومشاريع ملموسة تهدف إلى تحسين الحالة الإيكولوجية في منطقة بحر الآرال. وللأسف، فمن الواضح أن الخطوات التي اتخذت والأموال التي وفرت حتى الآن ليست كافية للانتعاش البيولوجي لمنطقة بحر الآرال. ونتوقع من شركائنا الدوليين أن يبذلوا جهودا فعالة وأكثر تحديدا لتمويل خطوات لإعادة النظام الإيكولوجي حول بحر الآرال إلى حالته الطبيعية.

إن مستوى معيشة السكان الذين يعيشون بالقرب من بحر الآرال يتضرر من إحدى أكبر المشاكل المحدقة بمنطقة آسيا الوسطى، وهي تحديدا، مشكلة استخدام وحفظ الموارد المائية، إلى جانب عوامل أخرى. ويتزايد السكان في آسيا الوسطى، ولكن كمية المياه والأرض المروية ما زالت لم تتغير من الناحية العملية. وفي جبال آسيا الوسطى، ثمة عملية متسارعة للتدهور وإزالة الغابات والتحات والتلوث بمواد الفضلات وتقلص أراضي الرعي. وفقدت الأنهار الجليدية في جبال بامير وألتاي نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من جليدها خلال الأعوام الـ٥٠ الماضية، وتتسارع تلك العملية.

والنظم الإيكولوجية للمستجمعات المائية تربط بين جميع بلدان منطقتنا. ويلزم وضع خطة شاملة لإدارة موارد المياه في آسيا الوسطى من أجل كفالة استمرار الحياة، وسيتطلب ذلك إنشاء آليات للتعاون. وبالتالي، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار، في أنشاء نظامنا لاستخدام المياه، جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على الحالة الإيكولوجية أو تحدث نتائج إيكولوجية لا رجعة فيها.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأبلغ المشاركين في المناقشة المواضيعية التي تعقد اليوم بأن أوزبكستان، وفي مسعى للإسهام في الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة، قررت أن تعقد في يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ في طشقند، مؤتمرا دوليا بشأن مشاكل بحر الآرال، وتأثيرها على الرصيد الوراثي للسكان وحيوان ونبات المنطقة، وسبل التعاون الدولي للتخفيف من عواقب هذه المشاكل. وسيتمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في مناقشة تأثير تغير المناخ على مستوى المعيشة وعلى صحة السكان الذين يعيشون في منطقة بحر الآرال، وحماية التنوع البيولوجي وتحسين إدارة موارد المياه والأرض. وبعد مؤتمر طشقند، سيتم وضع خطة عمل معقدة لتحسين الحالة الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية في منطقة بحر الآرال.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لتوجيه الدعوة إلى ممثلي الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء في المنظمة للمشاركة في ذلك المؤتمر وتقديم كل ما في وسعهم من إسهام ممكن لحل مشاكل بحر الآرال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كيريه مونيونفاندا مبويندي، الممثل الدائم لناميبيا.

السيد مبويندي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة المواضيعية الهامة، وأن أشكر أيضا الأمين العام على تقريره عن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ (A/62/644).

ويعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا أمس في الجلسة ٨٠ بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلت به الكاميرون في الجلسة ٨١ بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن تغير المناخ حالة نموذجية للاعتماد المتبادل، ويسبب فيها رفاه البعض كارثة للآخرين. ويعرب وفدي عن ارتياحه للإجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة لزيادة الوعي بتغير المناخ. واليوم، يدرك المزارعون في أفريقيا – وفي أماكن أخرى بطبيعة الحال – الصلة بين فشل المحاصيل بسبب الجفاف وفقدان الأرواح جراء الفيضانات من ناحية، والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية من ناحية أخرى. وشدد وفدي مرارا وتكرارا على أن الأمم المتحدة توفر الإطار المناسب للمناقشات بشأن تغير المناخ والمساءلة بشأن الامتثال للالتزامات الدولية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

ولا نغالي في التأكيد على الحاجة إلى إقامة شراكات من أجل التصدي لتغير المناخ. وتضطلع الحكومات بدور

بالغ الأهمية في كفالة الامتثال للأهداف المحددة لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. كما أن السلطات المحلية تضطلع بدور بالغ الأهمية في ضمان أن تتوافق جميع الأنشطة في منطقتها مع المعايير البيئة العالية غير الضارة بالمناخ.

ويتحمل القطاع الخاص، بوصفه محركا للنمو والتنمية، مسؤولية عن ضمان ألا يتحقق النمو على حساب المناخ. وذلك يستدعي توجيه استثمارات في تكنولوجيا الطاقة الجديدة والنظيفة غير الضارة بالمناخ. وفي ذلك الصدد، فإن إقامة شراكة بين الصناعة والحكومة والمجتمع العلمي وغيره أمر أساسي.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في كفالة زيادة التعاون الدولي في تطوير التكنولوجيا ونقلها واستخدامها ونشرها بغية مساعدة البلدان النامية على التعامل مع تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. والأمر الهام بقدر مماثل هو توفير رؤوس أموال كافية للتكيف وكفاية التدفقات الأخرى للموارد المالية.

وأود أن أؤكد على أن تغير المناخ لا يشكل مسألة بيئية منفصلة. فهو يحدث نتائج خطيرة على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وعلى الحياة بأكملها. ويحدث تأثيرا سلبيا على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تغير المناخ، بوصفه تحديا عالميا، يتطلب من الأمم المتحدة كفالة أن تكون أنشطتها على المستوى القطري جيدة التنسيق ومتسقة بشكل سليم مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرنامج، مع مراعاة أن القضاء على الفقر المدقع ما زال يشكل محور تركيز الأنشطة الإنمائية. كما يلزم الاعتراف الكامل بالصلة بين تغير المناخ والتصحر وتدهور الأرض وفقدان التنوع الأحيائي لدى التصدي لتغير المناخ، نظرا لأن هذه العناصر متآزرة.

وفي الختام، أود أن أطمئنكم على التزام ناميبيا بخريطة طريق بالي وخطة عملها. وسنقدم إسهامنا في إيجاد اتفاق عالمي شامل والتوصل إليه بنهاية عام ٢٠٠٩.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد خزاعي، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على عقد الجولة الثانية للمناقشات المواضيعية بشأن المسألة الهامة المتمثلة في تغير المناخ. كما أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به بالأمس السفير جون آشي، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونرى أن الجولة الأولى للمداولات بشأن تغير المناخ التي عقدت في بداية آب/أغسطس العام الماضي والمناسبة الرفيعة المستوى التي نظمت في ٢٤ أيلول/سبتمبر كانتا مثمرتين من حيث زيادة الوعي العام وتعزيز الإرادة السياسية من جانب الحكومات في التحضير للمفاوضات في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي في بالي.

إن نتائج المؤتمر، وخاصة خطة عمل بالي، تظهر بوضوح خريطة طريق لعملية شاملة للتمكن من التنفيذ الكامل والفعال والمستمر للاتفاقية من خلال اتخاذ إجراءات طويلة الأجل ومتضافرة قبل عام ٢٠١٢ وبعده. وبالتالي، فإن الجولة الثانية للمناقشات المواضيعية، التي تعقد هنا في الجمعية العامة، ينبغي ألا تؤدي بأي شكل من الأشكال إلى استبدال تلك العملية أو تقويضها. ويحدونا الأمل في

أن تسفر هذه المداولات عن تعزيز التعاون الدولي ومواصلة تنفيذ الالتزامات التي قطعت في إطار الاتفاقية.

والآن، أود أن أتطرق لعدة نقاط هامة، نرى أنه ينبغي أن تراعى مراعاة كاملة في هذه العملية.

إن تغير المناخ ينبغي ألا ينظر إليه ولا يمكن أن ينظر إليه بمعزل، وبدون اعتبار للمسائل البيئية الأخرى مثل التصحر وفقدان التنوع الأحيائي. وينبغي ألا يناقش بدون الإشارة إلى عناصر التنمية المستدامة. والعلاقة بين تغير المناخ والنمو الاقتصادي المستدام وتأثيرهما المتبادل أمر معترف به تماما على نطاق العالم.

وأرى أنه ينبغي إجراء العملية الدولية بشأن تغير المناخ المتوخاة في خطة عمل بالي بطريقة تؤدي إلى تحسين الامتثال لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبرتوكول كيوتو، بالترافق مع تعميق التزامات بلدان الملحق الأول فيما يتعلق بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وتوفير موارد مالية إضافية وثابتة ونقل التكنولوجيا المتطورة والمناسبة.

وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار المسؤولية التاريخية التي تتحملها البلدان المتقدمة النمو عن إطلاق انبعاثات غاز الدفيئة وينبغي أن يكون المبدأ المتفق عليه دوليا المتمثل في المسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة هو أساس هذه العملية. وبالتالي، يجب أن تكون للبلدان المتقدمة النمو الريادة وأن تقدم إسهامات هامة في تنفيذ السياسات العالمية الحالية والمقبلة بشأن التخفيف والتكيف.

ونظرا لحدة تأثير تغير المناخ، ينبغي للبلدان النامية عموما، والبلدان والمناطق المحددة في المادة ٤-٨ من الاتفاقية خصوصا، أن تتمتع بدعم أكبر من المجتمع الدولي، وخاصة من الصناديق المناسبة.

وفيما يتعلق بوضع الترتيبات للمفاوضات، يؤكد وفدي مجددا على ضرورة أن تكون العملية المتوخاة في خطة عمل بالي عملية شفافة وشاملة بحيث تكفل المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية. ومع أننا نستعد للمشاركة في العملية، فإننا نشعر بالقلق حيال العواقب المحتملة لتدابير التصدي على البلدان النامية. ولذلك، لا بد من الحرص، خلال المفاوضات المقبلة، على تفادي اتخاذ أي قرار أو تدبير قد يؤدي إلى زيادة المعاناة من جانب أكثر البلدان تضررا.

وإضافة إلى ذلك، نظرا لضيق الوقت، ينبغي أن نتقيد بتوضيح المسائل الأربع المتعلقة بالتمويل ونقل التكنولوجيا والتكيف والتخفيف وآثارها قبل عام ٢٠١٢ وفي عصر ما بعد كيوتو.

ونؤمن بأن المساهمات التي تقدمها البلدان للصناديق العالمية ذات الصلة، بما في ذلك صندوق التكيف، مساهمات تتسم بأهمية قصوى. ويشكل مستوى هذه المساهمات، وخاصة مساهمات البلدان النامية، مؤشرا واضحا على التزامها بالإجراءات الدولية بشأن التخفيف والتكيف الرامية إلى مكافحة تغير المناخ والإقلال إلى أدنى حد من آثاره السلبية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

وأود أن أؤكد للحاضرين لهذه الجلسة على عزمنا على المشاركة الفعالة والإسهام في العملية، على النحو المتوخى في خطة عمل بالي، وأن نعرب عن الأمل في أن تحظى العملية بالدعم والتعاون الدولي. ونرى أن نجاح هذه العملية يتوقف بقدر كبير على التنفيذ الصادق للالتزامات المتفق عليها بشأن تخفيض الانبعاثات، وبالأخص الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو، وبشأن إسهامات البلدان المتقدمة النمو في الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية من أجل التخفيف والتكيف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد طواهري الممثل الدائم لجزر القمر.

السيد طواهري (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): إننا نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به السفير فرايدي بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، والبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن جامعة الدول العربية والبيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وبما أننا ننتمي إلى بلد جزري صغير نام في منطقة المحيط الهندي، فنحن نعلم أكثر من أي أحد آخر بأخطار تغير المناخ. ففي بلدنا، يوجد بركان يسمى كارثالا، اعتاد أن يصبح نشطا مرة كل ١٠ أعوام. والآن يصبح نشطا مرة كل عام، وهو يجرف الأرض والحيوانات وما يتبقى ويلحق ضررا كبيرا.

من المفارقة، من الناحية الأخرى، أن الأنهار القليلة التي كانت موجودة هناك قد جفت، تاركة الطبيعة والرجال والنساء والحيوانات منبوذة تماما. كما أن البحر، بدوره، أصبح مدمرا للغاية. وخلصت دراسات حالة الضعف إلى أنه يوجد تهديد للمحاصيل النقدية وللاقتصاد عموما بسبب التسرب العميق لمياه البحر.

ولذلك السبب، ووفاء لروح بالي، فإننا نطالب بالتبادل العالمي للمعرفة التكنولوجية والمشاركة في نظم الإنذار المبكر ومشاركة التمويل للوقاية، وبطبيعة الحال، مشاركة الدراية بإدارة الكوارث.

وفي ضوء تلك التجارب، اتخذ بلدنا، الذي لم ينضم من قبل إلى بروتوكول كيوتو، القرار بالتصديق على البروتوكول في ١٦ كانون الثاني/يناير هذا العام.

وفضلا عن ذلك، فإن بلدي، إلى جانب بلدان لجنة المحيط الهندي، يؤيد من حيث المبدأ إنشاء وكالة للبيئة تابعة للأمم المتحدة وفق نموذج برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتسند إليها ولاية مستكملة وقوية، وتتلقى مساهمات مالية مستقرة وتعمل على قدم المساواة مع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وما لم نتضامن تضامنا دوليا حقيقيا اليوم، فإن بعض البلدان، وخاصة بعض الجزر، ستصبح، بعد ٥٠ أو ٤٠ أو ٣٠ أو ٢٠ عاما من الآن، مجرد ذكريات متلاشية للإنسانية لأنها ستكون قد اختفت، وستكون قد محيت من على سطح الأرض – وهو الأمر الذي سيعني أننا نحن، المجتمع الدولي، قد منينا بالفشل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ريموند أ. وولف الممثل الدائم لجامايكا.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بإتاحة الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المواضيعية بشأن تغير المناخ. وفي البداية، أود أن أقول إن جامايكا تؤيد البيانات التي أدلى بها ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل غرينادا بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وبطبيعة الحال، ممثل بربادوس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. كما نرحب بالبيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام بان – كي مون والعمدة مايكل بلومبرغ، اللذين أكدا على ضرورة اتخاذ إجراء عاجل وحاسم بشأن تغير المناخ.

إن التقارير السابقة لم تعد الآن موضع جدل، وأصبحت الأدلة دامغة. وأصبح تغير المناخ حقيقة لا يمكن أن نواصل إنكارها، وعلينا أن نعمل معا، لأن عدم القيام بذلك العمل سيؤدي في نهاية المطاف إلى زوالنا. وفي العام الماضي، أكدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير

المناخ على أن من المرجح أن يؤدي تغير المناخ بقدر كبير إلى تقويض جهود البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ المعايير الإنمائية العالمية مثل الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتفق الأغلبية الساحقة منا على أن تغير المناخ يمثل خطرا واضحا وماثلا على الآفاق الإنمائية والوجود الإقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جامايكا. وأدت الآثار السلبية لتغير المناخ التي ما زلنا نتصارع معها، بما في ذلك تآكل الشاطئ، وارتفاع مستوى سطح البحر والتكرار والحدة المنذران بالخطر للأنماط والحوادث الجوية القاسية، مثل الأعاصير والفيضانات، إلى أن نحول تركيزنا من جدول أعمالنا الإنمائي إلى الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية وحدها، عصفت بجامايكا وغيرها من بلدان الجماعة الكاريبية خمسة أعاصير كبرى. وألحقت تلك الأعاصير خسائر كبيرة بالأرواح وسبل كسب المعيشة والضرر بالممتلكات والبنية التحتية وأدت إلى تعطيل القطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل الزراعة والسياحة وإجلاء العديد من المجتمعات المتضررة ونقلها.

إن تنفيذ استراتيجيات مناسبة للتخفيف أصبح الآن أمرا بالغ الأهمية، في سعينا إلى مجابهة بعض التحديات التي يمثلها تغير المناخ. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت جامايكا برنامجا لزيادة استخدام الطاقة المتجددة إلى نسبة ١٠ في المائة من إجمالي استخدامنا للطاقة بحلول عام ٢٠١٠، بوصفه جزءا من جهدنا لتخفيض اعتمادنا الكامل على الوقود الأحفوري لأغراض إنتاج الطاقة.

ويسرني أن ألاحظ أنه خلال الاجتماع الذي اختتم مؤخرا في بالي، تم تعيين جامايكا عضوا في مجلس صندوق التكيف. وأود أن أسارع بإضافة أن جامايكا هي أيضا أحد البلدان العشرة التي من المقرر أن ينفذ فيها قريبا مشروع اجتماعي للتكيف في إطار برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمي بغية تخفيض حالة الضعف وتعزيز القدرات لدى بعض البلدان المختارة على التكيف مع تغير المناخ.

كما أن جامايكا شرعت في تنفيذ برنامج طموح يهدف إلى بلوغ مركز البلد المتقدم النمو بحلول عام ٢٠٣٠. وتؤمن الحكومة إيمانا صارما بأن تطوير ونشر ونقل التكنولوجيا النظيفة والأقل كثافة في محتواها من الكربون، مع بناء القدرات المؤسسية والبشرية، سيكون أمرا بالغ الأهمية لانجاز هذه العملية.

إن الوفد الجامايكي يؤيد تأييدا كاملا الدعوات التي وجهت من جهات أخرى إلى الدول الأطراف في الملحق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لإحداث تخفيضات كبيرة لانبعاثاتها من غاز الدفيئة تمشيا مع المبدأ القديم للمسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة والقدرات الخاصة بكل بلد. ونؤيد السعي العاجل لتحديد فترة ثانية للالتزام تضطلع فيها الدول الأطراف في الملحق الأول بتخفيضات كبيرة في تلك الانبعاثات. ونرى أن المفاوضات لتحقيق هذه الغاية يجب أن تختتمها الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف المقرر أن تعقد في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، وبذلك يمكن ضمان عدم وجود فجوات بين نهاية الفترة الأولى من الالتزام وبدء الفترة الثانية.

ومع أن خطة عمل بالي ليست مقيدة زمنيا ومحددة الأهداف كما كان يأمل البعض، فإنها تبدأ عملية لانجاز اتفاق لفترة ما بعد عام ٢٠١٢، وتحدد استراتيجية دولية تهدف، في جملة أمور، إلى صياغة رؤية مشتركة لاتخاذ إجراء عالمي طويل الأجل لتخفيض الانبعاثات وإلى تعزيز العمل بشأن التكيف وبشأن التكنولوجيا، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق ببدء برنامج استراتيجي لزيادة الاستثمارات المتعلقة

بنقل تكنولوجيا التخفيف والتكيف على حد سواء إلى البلدان النامية.

إن إمكانية أن تضطلع التكنولوجيا بدور رئيسي في الرصد المحلي والعالمي لتغير المناخ واستراتيجيات التخفيف والتكيف إمكانية هائلة. وبالتالي، ينبغي أن يمنح نقل التكنولوجيا الملائمة للمناخ وتقديم موارد مالية جديدة وإضافية أولوية عليا في جدول الأعمال الدولي، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون ''استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ'' (A/62/644)، الذي يظهر أن الوكالات والبرامج المختلفة للأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والعالمي، اتخذت نهجا تعاونيا من أجل التصدي لهذا التحدي المتعدد الأبعاد. وقبل عدة أعوام، لدى اختبار سلالة جديدة من الخيول في كندا، خلص الباحثون إلى أن حصانا واحدا يمكن أن يجر حملا وزنه ثمانية أطنان. وحينما وحدوا حصانين في فريق واحد، توقعوا أن يجر الحصانان ١٦ أو ١٨ طنا. ولكن لدهشتهم الشديدة، جر الحصانان حملا وزنه ٣٠ طنا. وهذا النموذج البسيط للتلاحم يوضح النقطة المتمثلة في أنه يمكننا، بالعمل في إطار تحالف عالمي واسع، أن نجابه أكبر تحدياتنا ونتغلب عليها.

وبالتالي فإن وفدي يحدوه أمل صادق في أن تعمل هذه المناقشة المواضيعية وغيرها من المناقشات في المنتديات التداولية المماثلة على إضافة زخم سياسي إلى الإطار القائم للتصدي لتغير المناخ في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وألا تتحول المناقشة إلى عملية موازية.

وأخيرا، يأمل وفد بلادي أيضا أن تحفز المناقشة المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة الآن. إنه واجب علينا تجاه أنفسنا، بل وواجب علينا أكثر تجاه الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خايمي إيرميدا كاستيو، نائب الممثل الدائم لنيكاراغوا.

السيد إيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، تؤيد نيكاراغوا بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل انتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في أهم تحد تواجهه البشرية على الإطلاق، صدرت صرخات عن شعوب بأكملها يتعرض بقاؤها للخطر، مطالبة بوضع حد لمعاناة الأرض الأم. وسبب هذه المعاناة نموذج اقتصادي ذو مستويات من الاستهلاك غير قابلة للدوام وغير رشيدة أوصلت كوكب الأرض إلى حافة الانهيار. وبعض البلدان الصناعية لا تحاول حتى أن تتحمل مسؤولياتها والتزاماتها الدولية بالحد من انبعاثات غاز الدفيئة.

وفي سعينا إلى تحديد مسار للعمل في المستقبل من الأهمية بمكان أن نبدأ بإعادة التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو يظلان الإطارين لجميع الالتزامات المستقبلية. ومما يثير الدهشة أن تقرير الأمين العام (A/62/644) نفسه يوحي بأننا نتفاوض على معاهدة جديدة. ونحن نؤكد هنا من جديد أن ما يجري التفاوض بشأنه هو أهداف جديدة للخفض في الفترات الثانية واللاحقة لبروتوكول كيوتو. ويجب أن نتأكد من أن الالتزامات القائمة والمنصوص عليها في الاتفاقية والبروتوكول قد استوفيت دون شروط أو ألاعيب، وعلينا أن نسعى جاهدين إلى حل المشاكل التي تعترض التنفيذ أينما وُجدت. إن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة لا يزال يوجه عملنا الجماعي. ولا يزال من واجب البلدان المتقدمة النمو خفض انبعاثاتها خفضا كبيرا.

إن مكافحة تغير المناخ بالنسبة لبلداننا النامية هي كفاح لإيجاد نموذج للتنمية المستدامة يضمن بقاءنا. ومرة أخرى، هذا يتطلب أن تفي البلدان الصناعية بالتزامها في إطار البروتوكول والاتفاقية بتوفير الوصول إلى طرائق تمويل جديدة لنقل التكنولوجيا. ومن منظور التخفيف والتكيف، التكنولوجيا هي العنصر الأساسي في أي سياسة ناجعة للتنمية المستدامة وبالتالي في مكافحة تغير المناخ.

ولكن رغم الوعود والالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الاتفاقية وبروتوكول كيوتو وتوافق آراء مونتيري المعروف جيدا، لا يزال تمويل التنمية ممارسة كلامية. كانت هناك التزامات وتعهدات ووعود عديدة، ولكن وقبل كل شيء كان هناك قدر كبير من الخداع. إن نيكاراغوا تناشد البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها دون أي شروط، وأن تُبرهن على قيادتها التي تتباهى بها كثيرا وأن تتيح الموارد المالية اللازمة.

يجب حشد مئات الملايين من الدولارات التي ستكون مطلوبة خلال العقود الأربعة المقبلة للتكيف والتخفيف. وفي هذا الصدد، أصبح من المحتم أن تكون جهود التخفيف والتكيف متوازنة؛ فالأرواح البشرية الغالية تعتمد على ذلك. ولهذا يستعصي على وفد بلادي أن يفهم، في ظل هذا الطابع الملح، أنه يجري تمويل صندوق التكيف بنسبة ٢ في المائة فقط مما تتلقاه آلية التنمية النظيفة. وبعبارة أخرى، لا يقتصر الأمر على أن الصندوق يجري تمويله من خلال آلية تتيح للبلدان المتقدمة أن تتنصل من التزامها بخفض الانبعاثات، بل إن تلك الموارد المالية تأتي أيضا من بلدان نامية ويعاد توجيهها إلى بلدان نامية أخرى.

علاوة على ذلك، يود وفد بلادي التأكيد على أن أفضل وسيلة لضمان فشلنا في جهودنا الجماعية لمكافحة تغير المناخ ستكون، كما اقترح البعض، من خلال إدخال بند من نوع ما بشأن تغير المناخ في العلاقات التجارية، وهو ما يرقى إلى شكل آخر – ليس مقنعا أيضا – من أشكال الحماية الجمركية من جانب الدول الصناعية. ولن يمثل ذلك مجرد انتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية بل لن نقبله نحن البلدان النامية. وسيكون ذلك القشة الأخيرة إذا لم تخفق بلدان الشمال في الوفاء بالتزامات تخفيض انبعاثاتها فحسب، بل حاولت أيضا أن تفرض تدابير أحادية وغير قانونية وغير عادلة على البلدان النامية.

وكما سبق أن ذكرنا، إن الجوانب الرئيسية للتصدي الجماعي لتغير المناخ تقوم على إجراء تخفيضات كبيرة في الانبعاثات وعلى التكنولوجيا ونقلها. لذلك فإن إعادة النظر في حقوق الملكية الفكرية يجب أن تُعالج بطريقة إيجابية بحيث تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من التكنولوجيات المستدامة بيئيا في أقرب وقت ممكن. وفي الواقع، نظرا للطابع الملح للحالة، يصبح إعلان إتاحة هذه التكنولوجيات للاستعمال العام وتطبيق النموذج الصيدلي لإنتاج الأدوية العامة احتمالات يجب دراستها بجدية شديدة.

ورغم حقيقة أن البلدان النامية لا تخضع لأي التزام إجباري بخفض الانبعاثات فإن علينا واجبا أخلاقيا بجعل التصدي لتغير المناخ أولوية في سياساتنا وبرامجنا الإنمائية. وبالنسبة لبلدان مثل نيكاراغوا، التي عانت من الكوارث المناخية طوال عقود، يمثل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه كفاحا من أجل البقاء لجزء كبير من دولتنا. ولهذا ستواصل سلطات نيكاراغوا صياغة سياسات إنمائية تقوم على الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الحرارية الأرضية، وذلك باستخدام البراكين العديدة في نيكاراغوا؛ والطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ والطاقة الكهرومائية؛ واستخدام الكتلة الإحيائية. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت مؤخرا في دراسة إمكانية استخدام الشواطئ الطويلة على المحيط في توليد الطاقة من المد والجزر والأمواج.

هذه هي التحديات. ويجب أن نعلم الأجيال المقبلة وجوب التصرف بطريقة مسؤولة. ومرة أخرى، يجب أن نضع في صميم تنميتنا النساء والرجال الذين يعيشون في وئام مع الأرض الأم. بذلك وحده سنتمكن من التغلب على المحنة التي نواجهها جميعا، ومن تحويل اللامبالاة إلى مسؤولية. وبعبارة أخرى، يجب أن نتمكن من العيش في انسجام مع هذا الكوكب الجميل والسخي والمفعم بالحياة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد نيبويسا كالوديروفيتش، الممثل الدائم للجبل الأسود.

السيد كالوديروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنيء رئيس الجمعية العامة، السيد كريم، على تنظيمه هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب. وقد أيد الجبل الأسود تماما البيان الذي أدلى به وزير البيئة والتخطيط المكاني في سلوفينيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أركز الآن على منظور الجبل الأسود المتعلق بالتصدي لتحديات تغير المناخ في ضوء هذه المناقشة المواضيعية.

لقد أثبتت البيانات العلمية، فضلا عن تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بوضوح أهمية تغير المناخ، وبينت المسؤولية المتمثلة في التصدي لتغير المناخ على نحو ملائم وفي الوقت المناسب. وباعتبار ذلك استجابة شاملة، يتعين على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تقوم بأنشطة مناسبة بغية تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة، وفقا لمبدأ تشاطر المسؤوليات وإن كانت متفاوتة.

ومنذ استعادة الجبل الأسود لاستقلاله، بذل جهدا كبيرا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة بيئيا. ويقع البلد في جنوب أوروبا، وهي منطقة يمكن أن تتضرر على نحو كبير بتغير المناخ، حسبما يقوله العلماء. وبالتالي، يمكن للآثار السلبية لتغير المناخ أن تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فضلا عن تقويض آفاقنا في قطاع السياحة والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

وبعد حل المسألة المتعلقة بموقفنا من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والمصادقة على بروتوكول كيوتو، قام بلدي، في شراكة مع مرفق البيئة العالمية، بتكثيف جهوده المتصلة بصياغة أول بلاغ وطني في سياق تنفيذ الاتفاقية. وقمنا مؤخرا بأنشطة صوب إنشاء السلطة الوطنية المكلفة المعنية بمشاريع آلية التنمية النظيفة، وأعددنا العديد من دراسات الجدوى من أجل تنفيذ مشاريع آلية التنمية النظيفة في مجالات الطاقة، والزراعة، والنقل.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن الشراكات بين أصحاب المصلحة لمعالجة تغير المناخ في مجالات التخفيف، والتكيف، والتمويل، والتكنولوجيا، تكتسي أهمية بالغة. ويتحمل القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والبرلمانات، والمجتمع العلمي، ومنظومة الأمم المتحدة، على نحو جماعي، المسؤولية عن التصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ.

ونؤمن بأن توسيع نطاق التعاون بين الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها، وبرامجها، يمكن أن يعزز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية بغية القيام باستجابة فعالة وناجعة. وتتوفر الأمم المتحدة على دراية وخبرة فريدتين لمساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات متكاملة معنية بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، ويمكنها أن تكون حافزا فريدا على تعميم أفضل الممارسات على الصعيد العالمي. ويمكن لمنظمة الأمم المتحدة تعزيز مشاركة القطاع الخاص على نحو فعال، ويمكنها دعم تطوير القدرات الوطنية للحصول على الموارد الضرورية،

واستخدامها في تنفيذ مزيج مناسب من الوسائل السياسية، بغية تحقيق النمو والتنمية المستدامين.

واستنادا إلى الحقيقة المتمثلة في أن الجبل الأسود دولة إيكولوجية على النحو المحدد في دستورها، فقد اعتمدنا مؤخرا العديد من الوثائق الاستراتيجية – أي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، استراتيجية الجبل الأسود المعنية بتنمية الطاقة حتى عام ٢٠٢٥، وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية، والبرنامج الوطني المعني باندماج الجبل الأسود في الاتحاد الأوروبي – الرامية جميعها إلى إيجاد بيئة مواتية للاستثمار، وبناء مؤسسات قوية، وتحديد حوافز مناسبة لمسار إنمائي يراعي البيئة في الأجل الطويل.

غير أن مسائل عديدة تطرح تحديا، في ذلك الصدد، ومن بينها تحديد آثار الاحترار العالمي على المناخ العام لأراضي الجبل الأسود. وسترهن القدرة على الاستجابة لآثار تغير المناخ بالقدرة على الحصول على الموارد الاقتصادية، والتكنولوجيا، والمعلومات، والمهارات، والبنية التحتية المناسبة للسياق الخاص بالبلد. وتكتسي الشراكات بين المؤسسات الوطنية والدولية أهمية خاصة لبناء القدرات العلمية والتقنية.

وفي أعقاب خريطة الطريق التي وضعها مؤتمر بالي، ووفقا لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في أيلول/سبتمبر٢٠٠٧، سيحتضن الجبل الأسود مؤتمرا إقليميا بشأن تغير المناخ في النصف الثاني من هذا العام. وسيرمي المؤتمر، من بين أهداف أخرى، إلى تعزيز تنفيذ آليات التنمية النظيفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز إرادة السلطات الوطنية لإنجاز المشاريع المتعلقة بآلية التنمية النظيفة في مختلف المجالات. ويؤمن الجبل الأسود بأن آلية التنمية النظيفة تمثل بالنسبة للبلدان النامية أداة أساسية لمواجهة تحديات تغير المناخ. وبالتالي، نعتقد أن صندوق التكيف، الذي تم إنشاؤه مؤخرا في بالي لتمويل البلدان النامية فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ استراتيجياتها المعنية بتغير المناخ، وارتباطه على نحو مناسب مع مجالات العمل الأخرى لمرفق البيئة العالمية، يزيدان من الزخم لتنفيذ بروتوكول كيوتو على نحو أكثر فعالية.

ويتسم الهدف الاستراتيجي لأسرة الأمم المتحدة في التصدي لتغير المناخ بتعدد أبعاده. ومن المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي أن يستجيب على نحو عاجل لتلك المسألة، والجبل الأسود مستعد للإسهام في جهود منظمة الأمم المتحدة وإقامة شراكات للنجاح في التصدي لتغير المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد فرايز (السويد) (تكلم بالانكليزية): تؤيد السويد تماما البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتولي الحكومة السويدية أولوية قصوى لتغير المناخ. وقد دأب بلدي على بذل جهود كبيرة لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة، ومساعدة البلدان النامية على مواجهة تغير المناخ هذا.

والرسالة التي وجهها تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بسيطة ودقيقة. يجب تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة تتراوح ما بين ٥٠ إلى ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وسيتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تخفض الانبعاثات لديها بنسبة تتراوح بين ٢٥ إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. ويجب اتخاذ الإجراءات الآن. ويمثل ذلك الأمر تحديا في حد ذاته، ولو أنه ليس سوى نصف المعادلة. أما نصفها الآخر فهو أن تغير المناخ يؤثر علينا بالفعل.

وهناك بعض النقاط الهامة التي يمكن أن ننطلق منها في الجولة الجديدة للمفاوضات في إطار برنامج عمل بالي،

المُمهِد لاتفاق شامل بشأن مكافحة تغير المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢. واسمحوا لي أن أشدد على ثلاث مسائل قد ترغب الأمم المتحدة وصناع القرار على جميع المستويات في النظر فيها بينما نستعد لاتفاق كوبنهاغن بعد أقل من سنتين من الآن.

أولا، من الممكن المزج بين تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وتحقيق النمو الاقتصادي. وتبين آخر الأرقام التي أحرزتها السويد تحقيق تخفيض لانبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٨,٧ في المائة عام ٢٠٠٦، مقارنة مع عام ١٩٩٠. وفي الوقت ذاته، ازداد الناتج الوطني الإجمالي للسويد بنسبة ٤٤ في المائة. ولذلك الإنجاز أسباب متعددة. ومن بين التدابير الهامة الضريبة المتعلقة بثاني أكسيد الكربون التي سنتها السويد عام ١٩٩٠. ومما أسهم في تحقيق ذلك الإنجاز أيضا، الكفاءة في استخدام الطاقة وتوفيرها، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

ونؤمن إيمانا راسخا بأنه من الضروري تحديد سعر للكربون، فكلما اتسع نطاق مجموعة البلدان المشاركة في تجارة الكربون، كلما ازدادت فعالية تخفيضات الانبعاثات من حيث تكلفتها. وينبغي الاستفادة من الخبرة المتنوعة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز تشاطر أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، وبناء القدرات المحلية على صياغة السياسات وتنفيذها، ووضع معايير دولية منصفة خاصة بكل قطاع من القطاعات.

ثانيا، يجب التصدي لتغير المناخ على نحو عالمي في سياق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. ويتعين اتخاذ إجراءات فعالة للتكيف مع آثار تغير المناخ والقيام باستثمارات في الطاقة المستدامة. وينبغي مراعاة تغير المناخ في جميع الاستراتيجيات المعنية بالتنمية والحد من الفقر.

وقد أنشأت الحكومة السويدية لجنة دولية للمساعدة الإنمائية ”للحماية من المناخ“. وهي محاولة للوفاء بالتزاماتنا بمساعدة البلدان النامية على العمل بصورة وقائية، ومواجهة عواقب تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإنها تروم الإسهام في جهود الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. واللجنة تشكل محفلا يستطيع فيه فريق من الخبراء وصانعي السياسات البارزين أن يتناقشوا بحرية وأن يحددوا منحى لكيفية صياغة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تراعي تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ولكن هذه اللجنة ستخرج أيضا بمقترحات ملموسة بشأن كيفية جعل المساعدة الإنمائية غير مؤثرة على المناخ وذلك من خلال إدماج الحد من مخاطر تغير المناخ والتكيف معه في خطط التنمية وخطط الحد من الفقر في البلدان الفقيرة.

وستركز اللجنة على أربعة مجالات بصفة خاصة، أحدها هو دور وأهمية النظم الإيكولوجية في الوقاية من الكوارث. وسيكون مجال التركيز الثاني المناطق الحضرية الفقيرة. وستبحث اللجنة أيضا في الكوارث البطيئة النشوء، مثل الجفاف المطول وعدم الاستقرار المزمن الناجم عن ندرة المياه. أخيرا وليس آخرا، ستركز اللجنة على آليات إدارة المخاطر في قطاع التأمين. وهذا مجال جديد تماما وتنفذ فيه بعض المبادرات المثيرة للاهتمام حاليا.

وقد يستلزم نطاق وطبيعة تغير المناخ أحيانا نهجا علميا شاملا لهذه المشكلة. ومع ذلك، أعتقد أنه يجب دائما التركيز على البعد الإنساني. وسينعكس ذلك أيضا في عمل اللجنة. وسيكون هناك منظور واضح للفقر والحقوق، وسيتم استكشاف بعد المساواة بين الجنسين.

وستجتمع اللجنة للمرة الأولى في ستكهولم بعد غد. وستنخرط بنشاط في العمليات ذات الصلة، مثل المفاوضات بشأن المناخ والعمل الذي تقوم به، على سبيل المثال، الأمم

المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وسيقدم تقرير نهائي في ربيع عام ٢٠٠٩. والهدف هو أن تتجسد النتائج في العمليات ذات الصلة، مع المساهمة في وضع اتفاق لما بعد عام ٢٠١٢ في كوبنهاغن.

المسألة الثالثة والأخيرة التي أود أن أشدد عليها هي أن تغير المناخ يقتضي إتباع نهج متكامل بشأن البيئة والتنمية والأمن. ويؤثر تغير المناخ بالفعل على الأمن البشرى ويفاقم الأوضاع في أجزاء كثيرة من العالم فيما يتعلق بتوافر المياه العذبة وتآكل التربة وإمدادات الطاقة والمحاصيل والأرصدة السمكية. وقد يصبح ملايين البشر لاجئين بسبب تغير المناخ، وهو ما سيتسبب في مشاكل خطيرة في الهجرة في الكثير من المناطق. وستكون الحكومات والبلدان الضعيفة في المناطق الشديدة التأثر بتغير المناخ بشكل خاص معرضة لمخاطر القلاقل والاضطرابات. ومن ناحية أخرى يمكن للإدارة المشتركة للموارد الطبيعية البالغة الأهمية مثل المياه أن تسهم في تحقيق الاستقرار والسلام. ونحن ندعو الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى التصدي الجماعي لتلك التحديات في العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن.

وهناك دور حاسم لمنظومة الأمم المتحدة في التصدي الفعال لتغير المناخ. ومما لا شك فيه أن العناصر الأساسية في خطة عمل بالي قد حددت المسار لأية استراتيجية مستقبلية لمواجهة تغير المناخ. ونحن نرحب باقتراح الأمين العام تعزيز آليات التعاون على أساس تلك الغايات والأهداف المشتركة. وينبغي استخدام الهياكل القائمة لإنجاز هذا العمل.

ولا بد من معالجة التخفيف والتكيف بشكل مشترك، حتى ولو اختلفت استراتيجيات وإجراءات التعامل معها على الصعيد القطري. وفي نهاية المطاف، يعتمد إحراز التقدم في المستقبل أكثر من أي شيء آخر على نتائج المفاوضات الجارية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. ولذلك، يجب أن يكون التوصل إلى اتفاق فعال وعادل بشأن تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ الأولوية القصوى لمنظومة الأمم المتحدة خلال العامين المقبلين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد عبد الرحمن الجرمن الممثل الدائم بالإمارات العربية المتحدة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): لقد اطلعنا باهتمام على تقرير الأمين العام، الذي يقدم استعراضا واسع النطاق لما يمكن أن تساهم به منظمة الأمم المتحدة في مواجهة مشكلة تغير المناخ التي باتت تهدد سلامة وأمن البشرية في مختلف بلدان العالم.

إننا إذ نثمن جهود الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ نحو إيجاد أفضل الحلول الجماعية لمواجهة هذه المشكلة العالمية، فإننا نجدد تأكيدنا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، فهي المرجعية الأساسية لتحديد سبل التعامل مع المشكلة على أساس مبدأ تباين المسؤوليات المشتركة والقدرات بين البلدان في تنفيذ التزاماتها. وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر نيابة عن المجموعة العربية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدرك حجم وخطورة التحديات الناشئة عن تغير المناخ وما تشكله من تهديد لأمن واستقرار الشعوب في بلدان عديدة من العالم، وبالذات البلدان النامية. ونحن على اقتناع بأن مواجهة هذه التحديات تتطلب شراكة عالمية وتعاونا فعالا بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية. ولهذا، حرصت بلادي على الانضمام إلى جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية

والدولية المعنية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة والالتزام بها. كما أننا دعمنا خريطة طريق وخطة عمل بالي الصادرتين عن مؤتمر قمة بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اللتين ترميان بصورة أساسية إلى البدء بمفاوضات تكتمل في نهاية عام ٢٠٠٩ وتقود إلى التوصل إلى اتفاقية بشأن تخفيض الانبعاثات والتي يمكن دخولها حيز النفاذ عام ٢٠١٢، آملين أن تتوصل هذه المفاوضات إلى اتفاقية شاملة بشأن تخفيض الانبعاثات لمرحلة ما بعد كيوتو، بما لا يؤثر سلبا على اقتصادات ومسيرة التنمية في الدول النامية بصورة عامة، والدول المنتجة والمصدرة للنفط بصورة خاصة، ومنها دولة الإمارات التي يعتمد اقتصادها بصورة أساسية على الوقود الأحفوري.

تعتبر دولة الإمارات واحدة من كبرى الدول المنتجة للنفط، وانطلاقا من حرصها على استمرار تدفق إمداد الطاقة إلى الأسواق العالمية، تواصل بلادي تعزيز جهودها ومبادراتها في تبني ودعم الأنشطة الدولية لإيجاد مصادر بديلة للطاقة تكون نظيفة وآمنة وبأسعار معقولة، وإيجاد حلول ناجحة لمواجهة أزمة التغيرات المناخية. وقد استضفنا في الشهر الماضي مؤتمر القمة العالمي لطاقة المستقبل، الذي كان بمثابة حشد يمثل حكومات وعلماء وباحثين ومختصين في شؤون البيئة والطاقة، حيث أعلنت دولة الإمارات خلاله إطلاق أضخم برنامج في مجال التنمية المستدامة، تشمل المراحل الأولى منه استثمارات بقيمة ١٥ مليار دولار في مشاريع الطاقة الشمسية والهيدروجينية والرياح وخفض الانبعاثات الكربونية وإدارتها. كما تم إطلاق جائزة زايد لطاقة المستقبل بقيمة ٢,٢ مليون دولار لتكريم الأفراد والهيئات من أصحاب الإنجازات المتميزة في مجال ابتكار وتطوير وتطبيق حلول للطاقة المستدامة.

وفي يوم الجمعة الماضي، وُضع حجر الأساس لمدينة مصدر، التي ستكون أول مدينة على مستوى العالم خالية من الانبعاثات الكربونية والسيارات والنفايات، ونتوقع إنجازها عام ٢٠١٦، وسيسكنها حوالي ٥٠ ٠٠٠ نسمة. كما دعمت بلادي وساهمت بمبلغ ١٥٠ مليون دولار في الصندوق الذي أعلنت عن إنشائه المملكة العربية السعودية في مؤتمر قمة الأوبك الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ورصدت له مبلغ ٧٥٠ مليون دولار لإجراء البحوث حول علاقة النفط بالبيئة والتغير المناخي.

وتمثل هذه المبادرات والأنشطة جانبا من الاستراتيجية الوطنية الشاملة للإمارات للحفاظ على البيئة، ومواجهة التغيرات المناخية، والتعامل معها دون الإخلال ببرامج التنمية في البلاد. وطبقت مجموعة من التدابير الفعالة في ميادين موارد الطاقة المتجددة، والتلوث الجوي، ومكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء، وإنتاج الطاقة النظيفة، مثل تطبيق سياسة الحرق الصفري في جميع الأنشطة المتعلقة بصناعة النفط، وتعميم استخدام البترين الخالي من الرصاص في وسائل النقل كافة. وقد توجت هذه التدابير في عام ٢٠٠٦ بإطلاق مبادرة ”برنامج مصدر“ الذي يهدف إلى تأسيس مركز عالمي في مجال تطوير حلول مستقبلية للطاقة المستدامة، من خلال مجموعة متكاملة من الوسائل والأساليب، من بينها إقامة شبكة من مؤسسات البحث العلمي المتخصصة في مجال الطاقة والحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية.

وفي نيسان/أبريل من العام الماضي، أعلنت الدولة عن استراتيجية حكومة دولة الإمارات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات ضمن المعايير البيئية العامة.

وختاما، سيدي الرئيس، نجدد دعمنا لدور الأمم المتحدة في مواجهة تحديات تغير المناخ، ونؤكد على ضرورة تحمل الدول المتقدمة النمو لمسؤولياتها إزاء هذه الأزمة

العالمية، والتزامها أثناء المفاوضات القادمة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية وتوصيات المؤتمرات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، وخصوصا اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكولها. كما ندعو إلى توفير الدعم اللازم للدول النامية لتسهيل حصولها على التكنولوجيا الحديثة وتعزيز إمكانياتها على التكيف، وتنفيذ تدابير التخفيف، وتوفير مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة، وهو ما يتطلب الإسراع بتشغيل الصناديق المنبثقة عن بروتوكول كيوتو وفقا لمعايير تتصف بالشفافية والعدل. وستواصل دولة الإمارات تعاونها مع المجتمع الدولي في الجهود المشتركة لإيجاد الحلول المناسبة، على الصعيدين الوطني والدولي، لمواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة إنختسيتسيغ أوشير، ممثلة منغوليا.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشيد بالمبادرة الهامة التي اتخذها رئيس الجمعية العامة، السيد كريم، في الوقت المناسب لعقد هذه المناقشة المواضيعية بغية تعزيز عمل الأمم المتحدة لمواجهة تغير المناخ. كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على تقريره بشأن الاستعراض العام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ (A/62/644).

وعلى مدى الأيام الثلاثة الماضية، انخرطنا بشكل فعال في تبادل الآراء والأفكار بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة، وأهمية إقامة الشراكات والتحالفات، والكيفية الأمثل لتنسيق المزايا النسبية لمختلف كيانات الأمم المتحدة في معركتنا المشتركة ضد التحديات الهائلة لتغير المناخ. وحقيقي أننا، نحن الدول الأعضاء - الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة - نواجه جميعا عددا من التحديات المختلفة في بلداننا وفي مناطقنا. غير أنه عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ، يتعين علينا أن نتخطى جميع خلافاتنا، وأن نضع المسألة الوحيدة التي تكتسي أكبر قدر من الأهمية - أي مسألة بقاء أسرة البشرية وهي تعيش في قرية عالمية مشتركة - على رأس جدول أعمالنا السياسي.

وهناك العديد من القرائن العلمية والمادية وغيرها تدل على أن تغير المناخ حقيقة. ومناخنا في سبيله لأن يُصبح أقل استقرارا وأكثر تقلبا واحترارا. ومتوسط درجات الحرارة في العالم آخذ في الازدياد؛ إذ ارتفع بمقدار ٠,٧ درجة مئوية في القرن العشرين ويستمر في منحاه التصاعدي. وتحل الفصول في أوقات مختلفة، كما تتزايد الاختلافات الطبيعية. وتتراجع الأنهار الجليدية، وترتفع مستويات سطح البحر. وتصبح الظواهر الجوية الشديدة أكثر تواترا وحدة. وقد بدأت الفيضانات والجفاف وموجات الحرارة تُسهم بالفعل في تلف المحاصيل واندلاع الصراعات، وفي تزايد عدد الأرواح التي يحصدها الموت والمعاناة الإنسانية باطراد.

غير أن هذا التوجه يمثل كارثة يمكن تفاديها، لأن العالم لا يفتقر إلى الموارد المالية ولا إلى القدرات التكنولوجية للعمل. والمطلوب هو إبداء الإرادة السياسية للتعاون. وبعبارة أخرى، يتطلب تغير المناخ أن نغير طريقة تفكيرنا، ونبتعد عن عقلية ''بقاء الحال على ما هو عليه''. وقد آن الأوان لأن نعمل. وآن الأوان لكي نفي بما تعهدنا به من التزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وآن الأوان لإبداء الإرادة السياسية الحقيقية اللازمة لبناء توافق الآراء على الصعيد الدولي من أجل اتخاذ إجراءات أقوى لفترة ما بعد عام ٢٠١٢، مرورا ببوزنان ووصولا إلى كوبنهاغن.

ومن المُسَلَّم به على نطاق واسع أن تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة. وهناك أيضا قرائن إضافية تدل على أن الفقراء يتحملون عبء تغير المناخ اليوم.

فانتشار الفقر، وتخلف البنية التحتية، وشدة القيود المالية، كلها أمور تزيد من تدني قدرة البلدان النامية، لا سيما أضعفها، على التكيف مع الآثار المدمرة لتغير المناخ، على الرغم من أنها أقل إسهاما في التسبب في المسألة أول الأمر. وبالتالي، ينبغي أن نحرص بصورة مستمرة ومطردة على مبادئ ريو، لا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة.

وعلاوة على ذلك ، إن ضمان التقدم صوب تحقيق أهداف البلدان النامية المتعلقة بالتنمية المستدامة – لا سيما الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية – يتطلب التنفيذ التام والفوري للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وخاصة الالتزامات المعنية بتمويل إجراءات التكيف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات.

وحتى إن اعتُمد غدا إطار شامل لتحقيق الاستقرار في مستويات تركيز غازات الدفيئة، سيكون من الضرورة الحاسمة وضع استراتيجية عالمية للتكيف، لأن العالم اليوم مكتنف فعلا بالمزيد من الاحترار بفعل حالة الجمود والتأخير الحاصل بين بذل جهود التخفيف وتحقيقها للنتائج. ويكمن الجزء الرئيسي لاستراتيجية التكيف العالمية المتكاملة في التركيز على تعزيز التمويل والمساعدات من أجل بناء قدرات البلدان النامية. وهنا، ينبغي توسيع نطاق الآلية المالية للاتفاقية وصندوق التكيف التابع لبروتوكول كيوتو، على نحو كبير. ويتعين إيلاء الأولوية القصوى لما يحدثه تزايد التقلبات المناخية من آثار على النظم الإيكولوجية، والتصحر، والجفاف، وانعدام الأمن الغذائي.

وتهتم منغوليا، من جانبها، بوضع استراتيجيتها الوطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ، إلى جانب إجراء بحث معمق بشأن أوجه الضعف وتقييم المخاطر، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين المعنيين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وعلى مدى الستين سنة الماضية، ارتفع متوسط درجات الحرارة في منغوليا بنحو درجتين مئويتين. وتدهور ما يناهز ٨٥ في المائة من سطح أراضي منغوليا. والتصحر آخذ في الازدياد. ويُحدِث اشتداد تواتر وقوع الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف وفصول الشتاء الشديدة القسوة، أثرا بالغا على اقتصادنا.

وللتصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ، أطلقت منغوليا برنامج عملها الوطني المعني بتغير المناخ منذ عام ٢٠٠١، وفقا لمبادئ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، وسعت إلى إدماج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، إلى غاية عام ٢٠٢١، التي أقرها البرلمان مؤخرا.

وفي الختام، هل لي أن أعرب مجددا عن موافقة وفد بلدي التامة على أنه، لكي نتصدى بفعالية لتغير المناخ، ينبغي أن نبني شراكات فعالة مع جميع أصحاب المصلحة. ويتعين إقامة هذه الشراكة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أبلغ هذه الهيئة أن منغوليا قد عرضت أن تستضيف قمة تغير المناخ في شمال شرق آسيا في أولانباتار في وقت لاحق من هذا العام. ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا الحدث الرفيع المستوى على إقامة شراكة إقليمية تتعلق بتغير المناخ، وبذلك الإسهام في الجهود الجماعية الأوسع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد آرمين مارتيروسيان، الممثل الدائم لأرمينيا.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): على مدى أعوام عديدة، ظل موضوع تغير المناخ أمرا بعيدا،

ومسألة قابلة للجدل، حتى وإن كانت مثيرة للقلق نوعا ما، لم يكن متصورا أنها مشكلة تهدد بالهلاك. غير أن الحال تغير هذه الأيام، فالتغيرات الملموسة في المناخ العالمي تحولت إلى مسائل هامة تقتضي اهتماما واستجابة على الفور. وقد أثمرت حملة التوعية الجارية بمشاركة نشطة من جانب قيادة الأمم المتحدة والقادة السياسيين السابقين والحاليين، وكذلك مختلف الشخصيات المشهورة عن نتائج. وغدا من الواضح أنه من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة حقيقية ترقى إلى مستوى التحدي.

إن جمهورية أرمينيا طرف موقع على بروتوكول كيوتو، وهي بذلك تتحمل نصيبها من المسؤوليات. فمنذ التصديق على الاتفاقية في أيار/مايو ١٩٩٣، اتخذت أرمينيا عددا من الخطوات للإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على العملية.

وفي إطار مشروع بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسمى ”أرمينيا – دراسة قطرية لتغير المناخ“، ما فتئ مركز معلومات تغير المناخ يعمل في أرمينيا منذ عام ١٩٩٧ من أجل هدف رئيسي يتمثل في تعزيز مركز المعلومات التابع لوزارة الحماية البيئية الأرمنية. ومركز المعلومات، المزود بمعدات جد متطورة، يجمع المعلومات المتعلقة بمسائل تغير المناخ ويجددها. ويرمي تنفيذ المشروع إلى تحديد الصلات وإقامتها بين مصادر المعلومات القطرية والدولية، مما يؤدي إلى تشاطر المعلومات وتفادي الازدواجية في الجهود.

ومنذ التصديق على الاتفاقية، شارك الوفد الأرمني في ١٣ مؤتمرا بشأن تغير المناخ وعمل في دورات الهيئات الفرعية الدائمة للاتفاقية. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدت جمهورية أرمينيا خطة عمل للنهوض بواجباتها المترتبة عليها بموجب الاتفاقية. وأعدّت أرمينيا أول تقرير قطري عن تغير المناخ وقدمته إلى الدول الأعضاء في المؤتمر الرابع.

وتشير التقديرات إلى أنه، نتيجة لتغير المناخ العالمي على مدى الـ٩٠ عاما القادمة، سيرتفع متوسط درجة حرارة الجو في أرمينيا بمقدار ١,٧ درجة مئوية، وسينخفض هطول الأمطار في الأراضي الأرمينية بما نسبته ١٠ في المائة. وتلك التطورات ستؤثر سلبيا ليس على القطاعات التي تعتمد على المناخ فحسب، بل على الاقتصاد بأكمله في بلدنا أيضا. وقد تكون العواقب أسوأ من ذلك. وحسب التغيرات المتوقعة في خصائص المناخ، سينخفض نجاح الزراعة في أرمينيا بنسبة تتراوح بين ٨ و ١٤ في المائة. وذلك من شأنه زيادة التصحر، الذي أصبح الآن مسألة ملتهبة. وتلك البيانات تثبت أن أرمينيا تأخذ تغيرات المناخ مأخذا جديا للغاية وهي ملتزمة بالعمل بالقدر الضروري على الصعيدين القطري والدولي للتخفيف من العمليات السلبية.

إن أرمينيا، بوصفها بلدا ناميا، لا يرد اسمها في الملحق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ولا تترتب عليها واجبات لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. ومع ذلك، فإنها مستعدة، في إطار الآليات المعنية بتنفيذ الاتفاقية مع وجود مساعدة دولية مناسبة، للاضطلاع طوعا بالواجبات وتحديداتها.

ومن ناحية عملية أكثر، ما برحت أرمينيا تضطلع أيضا بعدد من المشاريع، أحدها مشروع واسع النطاق يتعلق بكفاءة الطاقة في نظم تزويد المناطق الحضرية بالتدفئة والماء الساخن. ويقوم المشروع على استراتيجية وُضعت في التقرير القطري الأول وترمي إلى تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف أرمينيا على تنفيذ خطة رئيسية للطاقة حتى عام ٢٠١٠، وتقوم استراتيجيتها لتحديد الانبعاثات على البنود الرئيسية في الخطة الرئيسية.

أرمينيا، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي وفي هذه المنظمة، مستعدة لتقديم إسهاماتها في الجهود العالمية الرامية إلى جعل كوكبنا، الأرض، مكانا أفضل وأكثر أمنا للأجيال من بعدنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كريزانيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يرحب بمبادرة عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. فخلال الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ومؤتمر بالي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اتفق قادة العالم على المضي قُدما بشكل عملي جدا. ونحن، في نيويورك، في إطار الجمعية العامة، ينبغي لنا أن نعمل بلا كلل للحفاظ على الزخم المتولد في عام ٢٠٠٧ وتعزيزه في معالجة تغير المناخ، وإحراز تقدم ملموس في المفاوضات هذا العام.

ونحن ممتنون للأمين العام بان كي - مون على إبقائه تغير المناخ على رأس جدول أعماله وعلى إعداده تقريره الشامل والغني جدا بالمعلومات (A/62/644) عن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ. فذلك التقرير، وكذلك التقرير التقييمي الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، يخلصان إلى أن الاحترار العالمي ناجم عن الأنشطة البشرية.

إن وفد بلدي مقتنع بأن الجمعية العامة هي المنتدى المناسب لمناقشة تغير المناخ بطريقة شاملة ولدعم المفاوضات الجارية برعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ونود أن نقترح عقد تلك المناقشات بصورة دورية في الجمعية العامة وإدخال بند جدول أعمال منفصل يمكِّن من المناقشة والإجراءات المتعلقة بمعالجة تغير المناخ معالجة فعالة. ونحن مستعدون للعمل مع جميع الوفود المهتمة بتلك القضية. وفي الوقت ذاته، من الضروري ضمان إبراز نتائج هذه المداولات على الصُعُد الإقليمية ودون الإقليمية والقارية.

إن بناء زخم ضد الاحترار العالمي هام جدا على الصعيد القطري. وفي ذلك المجال، تولي أوكرانيا أهمية بالغة لبروتوكول كيوتو. ونحن نتصرف بناء على الممارسة المحسّنة للتنفيذ المشترك وتطبيق آلية التنمية النظيفة. ومنذ ثلاثة أعوام تقريبا، في عام ٢٠٠٥، أقرت الحكومة الأوكرانية خطة العمل الوطنية وقدمت سجلا بالانبعاثات السنوية من غاز الدفيئة. وتتوقع أوكرانيا أن تصل نسبة خفض انبعاثات غاز الدفيئة إلى ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد سلمت حكومة بلدي على نحو تام بالصلة بين تغير المناخ والطاقة المستدامة. والجهود جارية على قدم وساق لتحويل اقتصادنا القائم حاليا على الكربون إلى اقتصاد منخفض للكربون بالاعتماد على التكنولوجيات النظيفة، مثل أنواع الطاقة المتجددة والوقود الحيوي وكفاءة الطاقة. وفي الوقت نفسه، سيقتضي التصدي للتحديات على تعزيز التعاون الدولي في مجال كفاءة الطاقة وأمن الطاقة. فالبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي أيضا أن تتلقى المساعدة والدعم الضروريين.

وبالانتقال إلى مسألة نظام الانبعاثات لما بعد عام ٢٠١٢، فنحن نرى أنه ينبغي أن يكون ذا طابع مرن ومتنوع، وأن يراعي الاحتياجات والظروف المعينة للدول الأطراف.

وتود أوكرانيا أن تشدد على أهمية إقامة توازن بين فترتي الالتزام الأولى والثانية. والأمر الأساسي بشكل مطلق، بينما نتفاوض للتوصل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ في المستقبل،

بما في ذلك أهدافه الكمية المتعلقة بالانبعاثات وإطار زمني لبلوغها، هو أن نسترشد بالمبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ألا وهي الإنصاف، وتباين المسؤوليات المشتركة، وقدرات كل بلد، وفعالية التكلفة، والتنمية المستدامة.

ولن يصبح العمل الدولي المشترك والمنسق ممكنا ما لم نبن هيكلا مناسبا وننشئ القاعدة المؤسسية ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان، ضمن تدابير أخرى، أن ننظر في إنشاء آلية دولية لنقل التكنولوجيا بغية تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. وينبغي أن تشارك البلدان المانحة والبلدان المتلقية على حد سواء في مبادرة الشراكة تلك. والموضوع الآخر هو التكيف، الذي ينبغي أن يدرج في القرارات في مجال السياسات التي تتخذها الحكومة والقطاع الخاص والوكالات الدولية وغيرها من الأطراف الفاعلة.

وقبل فترة طويلة، دعت أوكرانيا إلى إنشاء منظمة رئيسية مكلّفة بمعالجة المسائل البيئية بطريقة شاملة. وينبغي لتلك المؤسسة أن تكون ذات عضوية عالمية وتمثيل وطني متعدد. وينبغي أن تكون آلية لتعزيز المسؤولية الإيكولوجية ونظاما لكفالة الأمن البيئي الدولي. وبدون اعتماد ذلك النهج المسؤول والمهتم، فإننا ببساطة سنعجز عن الوفاء بتوقعات دولنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لكينيا، السيد زخاري موبوري – مويتا.

السيد موبوري – مويتا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة، على عقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن موضوع ”الأمم المتحدة والعالم يعملان لمواجهة تغير المناخ“.

وتؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة الثمانين، وممثل الكاميرون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية في الجلسة الحادية والثمانين.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة على ورقة المعلومات الأساسية المفيدة بشأن المسائل الرئيسية، وعن تقديرنا للأمين العام على تقريره، الذي يقدِّم استعراضا عاما لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ (A/62/644).

ويشدد وفدي على كون تغير المناخ يشكِّل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين. وهو مسألة عالمية تتطلب العمل الجماعي والتعاوني الدولي. وبالرغم من ذلك، أود أن أوضح أنه يوجد إطار للتصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ داخل نطاق الأمم المتحدة. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والهيئات والمؤسسات التابعة لها تقود الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ باقتدار. ولذلك، يلزم توخي الحذر لتفادي إنشاء عمليات موازية بشأن المسائل المتصلة بتغير المناخ.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي ألاّ يؤدي التركيز على تغير المناخ إلى تقويض الجهود الرامية إلى معالجة المسائل الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، مثل كفالة النمو الاقتصادي المستدام، والتمويل من أجل التنمية، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر. وبالنسبة لكينيا وللعديد من البلدان النامية الأخرى، فإن تلك المسائل تقع ضمن الشواغل ذات الأولوية. إن تغير المناخ يلحق بالفعل ضررا خطيرا بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية في كينيا. وشهد الكينيون مؤخرا ازدياد الفيضانات، وتكرار حالات الجفاف المدمرة، وانخفاض الإنتاجية الزراعية وتزايد انتشار الملاريا، ضمن ظواهر أخرى يسببها المناخ. وبنيتنا التحتية للطرق

ما زالت تعاني جراء أمطار النينيو. وتلك الأحداث القاسية تؤدي إلى إحباط الجهود الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة للسكان. وبشكل عام، فإن من المرجح أن يحدث التأثير المتوقع لعدم التخفيف من آثار تغير المناخ في كينيا آثارا رئيسية على أسباب كسب الرزق، والصحة، والموارد المائية، والإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي، والنظم الإيكولوجية، والسياحة.

وتقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ واضح للغاية في ما يتعلق بأسباب تغير المناخ والأخطار البيئية المحتملة المرجح أن تؤثر على المجتمع العالمي في المستقبل القريب، فضلا عن الفرصة المحدودة المتاحة للتصدي لهذه المسألة. ونحن ندين للأجيال المقبلة بالعمل الآن إذا أردنا أن نتفادى الكوارث المتوقعة في التقرير. وبالتالي، يلزم أن نترجم القرارات التي تم التوصل إليها في الاجتماعات المختلفة إلى استراتيجيات وإجراءات عملية على أرض الواقع.

وفي ذلك الصدد، يتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يلتزموا بتخفيف آثار تغير المناخ وبأنشطة التكيف تمشيا مع مبدأي تباين المسؤوليات المشتركة وقدرات كل بلد. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للأطراف المدرجة في المرفق الثاني أن تتحمل كامل مسؤولياتها في إطار الاتفاقية بغية التخفيف من آثار تغير المناخ وتخصيص المزيد من الموارد المالية والتكنولوجية لدعم أنشطة التخفيف والتكيف وبناء القدرات في البلدان النامية. ونؤمن بأن مسألة تغير المناخ ينبغي ألاّ تحصر في مجال الخطاب الدولي المجرد والمفاوضات، بل يجب أن يتم معالجتها بصورة واقعية بغية إيجاد حلول بسيطة وقائمة على الحس السليم ومواصلة التصدي للتهديدات الحقيقية التي تواجه الملايين من البشر في جميع أرجاء العالم.

واتخذ بلدي نهجا واقعيا ببدء سياسة داعمة وأطر تشريعية فضلا عن الإصلاحات المؤسسية بغية تنشيط ودعم الإدارة المستدامة لمواردنا الطبيعية، بما في ذلك الغابات ومصادر المياه. ويتم التركيز بشكل خاص على زيادة الغطاء الحرجي في البلد من أجل تحسين القدرة الهيدرولوجية. كما أن الغابات تعمل بمثابة بالوعات هامة للكربون وتساعد في دعم المجتمعات المجاورة لكسب الرزق. ونشعر بالتشجيع من الجهود الدولية المبذولة من خلال نظام تغير المناخ لدعم جهودنا من أجل تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات. وفي ذلك الصدد، نسلم بالحاجة إلى دعم القدرات المؤسسية والبشرية بغية مشاركتها وقيادتها للجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ في البلدان النامية.

وتعترف كينيا بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان، وخاصة البلدان النامية، في جهودها للتصدي لتغير المناخ. ويبرز تقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ عددا من الوسائل القائمة والمحتملة التي يمكن للأمم المتحدة أن تدعم من خلالها الجهود الرامية إلى التصدي الفعال لتغير المناخ.

وبشكل عام، وإضافة إلى المسائل التي أبرزها التقرير، نرى أنه يمكن للأمم المتحدة أيضا أن تساعد البلدان الأعضاء بالطرق التالية: بناء القدرات على التكيف والتخفيف، وخاصة في البلدان النامية؛ وتشجيع تهيئة بيئة مؤاتية لتطوير التكنولوجيا ونقلها؛ والتوعية بالمسائل المتصلة بتغير المناخ؛ وكفالة الإرادة السياسية والدعم والالتزام من جانب الزعماء؛ وتعزيز تعبئة الموارد؛ وتشجيع تبادل أفضل الممارسات والخبرة بين البلدان وأصحاب المصلحة؛ وتصدر إنشاء قواعد ومعايير ملزمة دوليا في مجال تغير المناخ. ومع أننا نسلِّم بأن الأمم المتحدة لديها الشبكة والإرادة للاضطلاع بنطاق واسع للأنشطة في هذا المجال، من الأهمية

بمكان أن نقدم اقتراحات مع إيلاء الاهتمام الواجب للقدرات التقنية والمالية والبشرية القائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أوضح أنه، نظرا لأن تغير المناخ يشكِّل تحديا عالميا يشمل جميع قطاعات المجتمع، لا يمكن لأي صاحب مصلحة أن يتصدى بشكل كاف لآثار تغير المناخ بمفرده. وبالتالي، فهو يتطلب اتخاذ إجراء منسق وجماعي على الصعد المحلية والوطنية والدولية. وعلى الأفراد والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية على حد سواء أن يعملوا معا بغية التصدي بفعالية لتغير المناخ. ولذلك، فإن إقامة الشراكات على جميع المستويات أمر بالغ الأهمية في المساعي الرامية إلى التصدي لهذه المسألة. ونثق بأن منظومة الأمم المتحدة، بشبكاتها المتعددة الأبعاد والمعقدة، لديها كل المؤهلات اللازمة لبدء الشراكات في مجال تغير المناخ وتطويرها وتعزيزها.

وإذ أختتم بياني، يؤكد وفد بلادي مرة أخرى على أهمية هذه المناقشة التي تتيح فرصة لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء والشركاء بشأن تغير المناخ. ونعتقد أن ذلك لن يعزز اهتمام وتركيز الأمم المتحدة فحسب، بل سيحشد الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة تغير المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد علي إيوإيغا إليسايا، الممثل الدائم لساموا.

السيد إليسايا (ساموا) (تكلم بالانكليزية): الزمن والمد لا ينتظران إنسانا. وبالمثل فإن تغير المناخ لا يتأثر بالبيانات التي يُدلى بها خلال هذه المناقشة المواضيعية ما لم تُترجم بلاغتنا إلى التزام حقيقي وعمل.

يوصف تغير المناخ بأشكال عديدة. فقد وصفه البعض بأنه أهم التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين. ويعتقد البعض أنه خطر على الأمن له أبعاد أكبر بكثير من أية أخطار عسكرية شهدها العالم. وبالنسبة لآخرين، فإن تغير المناخ يؤدي إلى نهاية الحياة وإلى الفناء الحتمي لجزرهم من على وجه الأرض. ولقد حذّر قليلون من أن تغير المناخ، إذا استمر بلا هوادة، يمكن أن يؤدي إلى إعادة رسم الحدود الوطنية، وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى عالم له شكل جديد.

امنحوه ما شئتم من أوصاف. وأعطوه الوصف الأكثر ملاءمة لاقتناع بلادكم. أو حاولوا تقديم وصف جديد إذا كنتم تفضلون ذلك. وأيا كان اختياركم، فهناك أمر مؤكد بشكل مطلق. وكما تشرق الشمس من الشرق وتغرب في الغرب، فإن تغير المناخ أمر واقع. لقد حدث ويحدث وسيظل يحدث.

وتغير المناخ لا يعرف حدودا ولا يحترم سيادة وطنية. وبوصفنا سكان هذا العالم، فإنه يؤثر علينا جميعا بدرجات متفاوتة. فلا يوجد بلد معصوم من غضبة تغير المناخ، بغض النظر عما إذا كان أسهم أو لم يسهم في أسبابه الجذرية. لقد تأكدت بشكل قاطع أسباب تغير المناخ، من خلال تجارب الحياة الواقعية ومن خلال العلم على حد سواء. وأقرّت هذه الأسباب دوليا وبلا منازع.

ويجري باستمرار وضع الحلول اللازمة لدرء هذه الكارثة والاتفاق على هذه الحلول. والافتقار إلى الحلول الكفيلة بعكس اتجاه الآثار السلبية لتغير المناخ ليس هو المشكلة، ولكن المشكلة هي عزوف بعض البلدان عن أن تكون جزءا من حل عالمي موحد.

لقد قام الممثل الدائم لغرينادا بالأمس في الجلسة الحادية والثمانين بتوضيح التحديات التي تواجه أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة. والبيان الذي ألقته تونغا باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أعاد التأكيد على نفس مواطن الضعف التي تعاني منها جزرنا باستمرار

وبشكل يومي. وكان ممثل تونغا الدائم وبعض زملائي من جزر المحيط الهادئ قد سلّطوا الضوء يوم أمس على المبادرات الإقليمية المتخذة في منطقة المحيط الهادئ لإظهار عزمنا على أن نكون جزءا من الحل وذلك من خلال محاولة ترتيب أوضاعنا الداخلية أولا.

إن مواجهة تغير المناخ بنجاح تتطلب حلا عالميا. وتظل الأمم المتحدة هي أنسب جهة لهذا الغرض.

والموافقة بالإجماع على خطة عمل بالي وإطلاق صندوق التكيف وتصديق أستراليا على بروتوكول كيوتو كلها أمور تؤكد بوضوح أنه ”حيثما توجد الإرادة توجد الوسيلة“.

وأود أن أضيف كلمة تحذير. سيكون هناك دائما مشككّون يصرون على ضمان عدم الالتزام بالإطار الزمني المتفق عليه في خارطة طريق بالي. إن قدرا كبيرا جدا على المحك بالنسبة للصالح العالمي بحيث لا يمكن السماح لهؤلاء المنتقصين بتقويض إرادتنا الجماعية.

والأمم المتحدة تملك القدرة على جذب المشاركين في اجتماعاتها حتى تضمن عدم السماح بغياب مسألة تغير المناخ عن اهتمام العالم. وهذه المناقشة المواضيعية طريقة ممتازة لكي تواصل الدول الأعضاء الاطلاع والتركيز على حجم المهمة التي تنتظرنا. والتوصل إلى بروتوكول واقعي وعملي لمرحلة ما بعد كيوتو قد بات وشيكا؛ إنه في متناول أيدينا.

نحن جميعا نشترك في نفس الاحتياجات الأساسية ونفس التطلعات. وليس من الأخلاق أن ينكر البعض حقا واجبا للآخرين بسبب عجز أولئك الآخرين الناجم عن عواقب ليست من صنع أيديهم. إن الأمم المتحدة تعمل من أجل المساواة والعدالة. وينبغي لنا أن نتوجه إليها لإيجاد حلول تدعم هذين الهدفين النبيلين – حلول لا تقوم على قدرتنا الاقتصادية ومكانتنا في العالم وإنما على احتياجاتنا الحقيقية.

وينبغي لمنظمتنا أن تضمن تعميم تغير المناخ في جدول أعمالها المتعدد الأوجه نظرا للاتساع الشاسع لنطاق عملها وتأثيرها العميق على كل جوانب حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ليكن تغير المناخ الاختبار الحقيقي لمدى قدرة وكالات الأمم المتحدة على النجاح في الأداء الموحد والنموذجي، وذلك في الوقت الذي نختبر ردود الفعل تحت راية الاتساق على نطاق المنظومة.

لا أحد من أصحاب المصلحة يحتكر وسائل مواجهة تغير المناخ. وبوسع الجميع، ومن بينهم أطراف القطاعين الخاص والعام، أن يقدِّموا إسهاماتهم الاستراتيجية في ذلك. وفي نهاية المطاف لن يكون نجاح أي حل عالمي مضمونا إلاّ إذا قادته ودفعته وامتلكته الدول الأعضاء ودعمته من خلال الشراكة مع المنظمات الحكومية الدولية.

ويظل الحصول على موارد كافية لتمويل احتياجاتنا في مجالي التكيف والتخفيف يمثِّل تحديا هاما يجب معالجته إذا أردنا تأثيرا دائما لجهودنا المتواضعة. والقرار الذي اتخذ في بالي بتشغيل صندوق التكيف خطوة إيجابية. ونحث البلدان التي تملك القدرة ولديها الاستعداد لتوفير موارد إضافية لدعم صندوق التكيف على أن تفعل ذلك. وأية مساعدة ولو صغيرة أو ضئيلة ستكون مجدية في هذه المسألة.

وفي داخل منطقتنا، سيكون إطلاق تحالف مرفق البيئة العالمي وتحالف المحيط الهادئ من أجل الاستدامة في نيسان/أبريل من هذا العام وسيلة إبداعية للتقييم والاستخدام السريعين لموارد المرفق في تلبية احتياجاتنا في مجالي التخفيف والتكيف في جزرنا. والمشروع الإيطالي لتلبية بعض متطلبات الطاقة المتجددة في منطقتنا، بما في ذلك الترتيبات المقترحة للشراكة مع حكومات تركيا والهند وأيسلندا والنمسا

وفنزويلا، هو نموذج لما يمكن أن تسهم به الشراكات في إطار الأمم المتحدة، أو على المستوى الثنائي، في تلبية الاحتياجات على أرض الواقع.

وعلى الصعيد الوطني، فإن شركاءنا في التنمية، القدامى والجدد على السواء، بما في ذلك مؤسسات الإقراض الدولية ومختلف وكالات الأمم المتحدة، يستجيبون لمطالبنا من أجل الدعم لتلبية احتياجاتنا وتحقيق أولوياتنا في مجال تغير المناخ. والقرار الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء غرفة مقاصة في ساموا في المستقبل القريب للتغير المناخي في منطقتنا يضيف زخما قويا لتطلعنا الوطني إلى جعل ساموا المحور الحقيقي المعني بتغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ.

ورغم أننا نتفق مع الملاحظة التحذيرية الواردة من بعض أعضائنا بأنه ينبغي تجنب انتشار طرائق مختلفة للمساعدة، ينبغي ألاّ يغيب عن بالنا أن لدينا جميعا قدرات متباينة وأحيانا احتياجات فريدة لا تناسب في تلبيتها النهج الأكثر مركزية. وفي بعض الأحيان يمكن للنهج العملية، الخارجة أحيانا عن نطاق المعايير المقبولة لتسيير الأمور، أن تكون فعالة تماما ويمكن تصميمها بسهولة للتصدي السريع لبعض هذه التحديات. ولذلك ينبغي استكشاف وتشجيع الشراكات الإبداعية التي تضيف إسهاماتها الكلية قيمة لطائفة استجاباتنا من أجل تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه، وتستفيد من نقل التكنولوجيا والدراية ولديها موارد كافية للمواجهة الفعالة والمجدية للتحديات التي يفرضها تغير المناخ.

وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من الآن وحتى انعقاد مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ في عام ٢٠٠٩. فهل نحن مؤهلون لهذه المهمة؟ بالتأكيد نعم، لأن لدينا هدفا مشتركا، وهو النجاح. فلا يوجد إنسان يعيش بمعزل عن الآخرين، وبالوحدة ننجح وبالفرقة نرسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جون ماكني، الممثل الدائم لكندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة على عقده هذه المناقشة الهامة اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام على مواصلة التزامه باتخاذ مبادرات التوعية بتحديات تغير المناخ العالمي، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بها. ومما لا شك فيه أن تغير المناخ من بين أكثر التحديات تعقيدا، ودينامية، وجسامة في عصرنا.

ويجب أن نتذكر أن تغير المناخ لا يشكل مجرد مسألة متعلقة بحماية البيئة. فالأسباب الأصلية لتغير المناخ تكمن في النشاط الاقتصادي والسياسي العالمي. ولكي نكون واضحين، إن مواجهة تغير المناخ تعني أيضا معالجة مسائل التنمية، والصحة، والكوارث الطبيعية، والتغير الديموغرافي، والأمن. كما أن مواجهة تغير المناخ، على نحو فعال، ستعود بالنفع أيضا على هذه المجالات.

وعلى الصعيد الدولي، شهد العالم تركيزا ملحوظا على تغير المناخ طيلة السنة الماضية، إلى جانب تزايد الشعور بالإلحاحية فيما يتعلق بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة. وينبغي للإجراءات الوطنية في مجموعها أن تدفع بجهد جماعي على المستوى الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اجتمع قادة دول العالم في بالي للتصدي للتحدي المتمثل في تمهيد السبيل نحو تحقيق هدف التوصل إلى اتفاق دولي جديد بشأن تغير المناخ، ينبغي وضعه خلال السنتين القادمتين.

ووفقا لتقييم كندا، تمكن خارطة الطريق التي وضعها مؤتمر بالي من إنشاء إطار دولي قوي وشامل. وتلتزم كندا

بالعمل مع عملية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ لتحقيق هذا الغرض.

ويتمثل أحد أهم عناصر خارطة الطريق التي وضعها مؤتمر بالي في أنها تقر بعدم وجود أي بلد يمكنه أن يواجه على نحو فعال تغير المناخ بمفرده، وأن بوسع جميع البلدان اتخاذ إجراءات في هذا الشأن، وعليها أن تفعل ذلك.

وفي هذا السياق، تُدرك كندا تماماً أهمية قيام جميع المسببين الرئيسيين العالميين في انبعاثات غاز الدفيئة بتعهدات هادفة وملزمة قانوناً لتخفيض الانبعاث بموجب أي اتفاق دولي يتم إبرامه في المستقبل. وتنضم كندا، بطبيعة الحال، إلى هذه المجموعة. وبينما لا يستطيع أحد منا أن يتنبأ بمآل المفاوضات التي ستُجرى في كوبنهاغن، تلتزم كندا تماما بتخفيض مطلق لانبعاثات غاز الدفيئة لديها بنسبة تتراوح بين ٦٠ و٧٠ في المائة، بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي حين أنه من الواضح أن على جميع المسببين الرئيسيين في الانبعاثات اتخاذ الإجراءات اللازمة، تفهم كندا أيضا أن التكنولوجيا ستضطلع بدور أساسي في مواجهة تحدي تغير المناخ، سواء من حيث التخفيف أو التكيف. وقد أقر برنامج عمل بالي ذاته ”تعزيز العمل على استحداث التكنولوجيا ونقلها بغية دعم الإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكيف“، باعتبار ذلك دعامة مطلوبة في أي اتفاق يتم التوصل إليه في المستقبل.

إن التكنولوجيات الانتقالية مطلوبة الآن، سواء لتخفيض الطلب على الطاقة، أو لزيادة الإمدادات من استخدام وقود أحفوري أنقى. وفي الأجل الطويل، سيتعين نشر التكنولوجيات النقية الموجودة والجديدة، على نطاق واسع، في البلدان النامية، لا سيما في القوى الاقتصادية الناشئة ذات الانبعاثات المطردة الازدياد، التي من المتوقع أن يسجل فيها القسط الأكبر من ارتفاع نسبة الانبعاثات. كما تعترف كندا، تحديدا، بالدور الذي يمكن للشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أن تضطلع به في التحفيز على استحداث ونشر هذه التكنولوجيات مع تخفيض تكاليفها.

ولا يشكل تخفيض انبعاثات الغازات من خلال التخفيف واستخدام التكنولوجيا النقية سوى جزء من الحل. وبينما نولي معظم الاهتمام، في كثير من الأحيان، للمناقشات المتعلقة بالتخفيف، فلا جدال في أن المناقشات بشأن مسألة التكيف مع آثار تغير المناخ ذات أهمية قصوى. ويثير التكيف قلق جميع الدول الأعضاء، من أكثر دولة جزرية صغيرة تعرضاً له، مثلما قال ممثل ساموا للتو بصورة مقنعة للغاية، إلى المنطقة القطبية الشمالية لكندا ذاتها المترامية الأطراف والضعيفة.

وحتى لو استطعنا وقف جميع انبعاثات غاز الدفيئة اليوم، فآثار تغير المناخ ستستمر في إثارة قلقنا لعقود وربما لقرون. وستكون لهذه الآثار تداعيات خطيرة على موارد المياه، والنظم البيئية، والزراعة، والغابات، والمناطق الساحلية، والصحة البشرية، والأمن.

وفي نهاية المطاف، ستقع هذه الآثار بكامل شدتها على مواطنينا. وغالباً ما يقع عبء هذه الآثار على أضعف الناس وأقلهم مسؤولية عن المشاكل التي يجبرون الآن على تقبلها. و اتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف ليست له أهمية حيوية لإبرام اتفاق مستقبلي بشأن تغير المناخ فحسب، بل أيضاً لسلامة بلايين البشر ورفاههم وسبل كسب رزقهم منها.

ومن هذا المنطلق، ستواصل كندا المشاركة الفعالة في برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه. كما تواصل كندا التشديد على أهمية إدماج الاعتبارات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ في

الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة والحد من الفقر.

(تكلم بالفرنسية)

ترحب كندا بتقرير الأمين العام المعنون ”استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ“ (A/62/644). ويبين التقرير أن عدداً كبيراً من كيانات الأمم المتحدة يقوم بعمل هام في مجموعة كبيرة من القطاعات بغية تنفيذ الولايات القائمة. وينبغي لهذا العمل أن يكمل ويدعم بصورة مباشرة النتائج التي تم التفاوض بشأنها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وتثني كندا على الدور الريادي الذي اضطلع به الأمين العام في العملية الجارية في مجلس الرؤساء التنفيذيين بغية تحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة المتصلة بتغير المناخ. وعلى نحو خاص، نرحب بالجهود التي تركز على تعزيز استناد منظومة الأمم المتحدة إلى تحقيق النتائج وزيادة كفاءتها ومساءلتها.

وتلتزم كندا بخارطة الطريق التي وضعها مؤتمر بالي، وبالوفاء بالتزاماتنا بينما نعمل مع المجتمع الدولي بغية إيجاد حل عالمي لهذا التحدي العالمي. وستضطلع كندا بدورها من خلال السعي الحثيث إلى إبرام اتفاق دولي في المستقبل يشمل التزامات هادفة وملزمة قانوناً بتخفيض الانبعاثات من جانب جميع المسببين الرئيسيين فيها، لأنه دون مشاركة جميع المسببين الرئيسيين للانبعاثات، سواء القدامى أو الناشئين، لن نتمكن أبدا من التصدي فعلا لمشكلة ازدياد انبعاثات غاز الدفيئة، ولن ننجح في تفادي آثار تغير المناخ الشديدة لكنها مستحدثة ذاتياً. ثانيا، سيدوم نص الاتفاق المستقبلي تحقيق نتائج طويلة الأمد. ثالثا، أن يكون الاتفاق فعالا من الجانب الإيكولوجي بينما يحقق التوازن بين حماية البيئة والرفاه الاقتصادي. رابعاً، ينبغي أن يدعم الاتفاق استحداث ونشر التكنولوجيا المتعلقة بتخفيض الانبعاثات. وأخيرا، ينبغي أن يشمل الاتفاق تدابير تُلبي الحاجة الماسة المتمثلة في التكيف مع آثار تغير المناخ.

ومن الواضح أنه لا يمكننا أن نستمر في المسار ذاته إذا أردنا أن نضمن النجاح في كوبنهاغن عام ٢٠٠٩. ويجب أن نكون جميعا على استعداد لإبداء المرونة، والانخراط في الحلول التوفيقية، والمضي قدماً بروح الأمل، والالتزام، والتبصر. ومجمل القول، يجب علينا جميعا، لا سيما المسببين الرئيسيين في الانبعاثات، أن نكون مستعدين لإبداء روح قيادية. وفي الختام، إن العالم يراقبنا، ويجب أن نضطلع جميعاً بدورنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أندري دابكيوناس الممثل الدائم لبيلاروس.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ترحب بيلاروس بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في بالي بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لإبرام اتفاق قد يحل محل بروتوكول كيوتو.

ومن جهتنا، وبخصوص نتائج تلك العملية، فالحس السليم وغريزة حب البقاء لدى الإنسان إنما يشجعان على الشعور بالتفاؤل. ومع ذلك، فإن تفاؤل حذر للغاية. ونرى أنه ليس من قبيل المصادفة أن يكرس اليوم الأول من مناقشتنا للمناقشات المواضيعية الملهمة. وبالنسبة لمشكلة تغير المناخ العالمي، من سوء الطالع أن الإلهام – وهو عملية توجد الدافع أو القدرة على العمل – لم يتبعه العمل بعد. وما زلنا لا نملك الشجاعة الكافية لوقف التجاذبات والبدء بالسعي إلى نتائج ذات شقين عن طريق العمل المشترك القائم على تعاطف أكبر مع مشاكل ومصاعب الآخرين وفهم أفضل لها، وبصورة رئيسية أولئك الذين يعيشون ظروفا غير مؤاتية ويحتاجون إلى المساعدة أكثر من غيرهم. ونحن لا نزال نميل

بقوة إلى معالجة حتى المهام غير العادية بنفس الطريقة التي نعالج بها عملنا المعتاد.

واسمحوا لي أن أورد مثالا قصيرا على ذلك. فبيلاروس، بموجب بروتوكول كيوتو بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية – أخذت على عاتقها أعلى درجات الالتزامات الطوعية لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة إلى مستوى البلدان المتقدمة النمو في الاتحاد الأوروبي. ومؤتمر الأطراف، بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، قرر بالإجماع إدراج بيلاروس في المرفق باء. وللأسف، فمنذ اتخاذ ذلك القرار قبل ١٥ شهرا، لم يصدق عليه سوى ثلاث دول. ولكي يدخل التعديل حيز النفاذ يتعين على ١٣٢ دولة أن تطبق النظام الداخلي. ومن الواضح أنه، بهذه الوتيرة من التصديقات، فإن تعديل بروتوكول كيوتو – وهو التعديل الوحيد من نوعه – لن يدخل حيز النفاذ أبدا.

وندعو جميع الأطراف في بروتوكول كيوتو والأمين العام إلى إبداء شعور صادق بأولوية تغير المناخ وتعزيز تنفيذ سريع من جانب الدول للإجراءات الوطنية اللازمة لدخول التعديل حيز النفاذ. وبطبيعة الحال، نفهم أن هذه الخطوة لن يكون لها أثر على الصعيد العالمي، غير أن المبادرات الوطنية من ذلك النوع ستمثل سابقة هامة. وسيؤكد اهتمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمشكلة فنية ولو صغيرة القدرة الجماعية للمجتمع الدولي على الاضطلاع بعمل مشترك في الوقت المناسب بغية منع الآثار السلبية لتغير المناخ.

وتفهم بيلاروس أهمية تبني نهج شامل إزاء مشكلة تغير المناخ. غير أننا اليوم نرى أنه من الضروري إبلاء اهتمام خاص بمسألة التطوير المشترك للتكنولوجيا المأمونة بيئيا ونقلها إلى البلدان التي تحتاج إليها. وحل تلك المشكلة سيؤثر أيضا على نجاح الجهود الرامية إلى تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وسيعزز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وتعكف الأمم المتحدة بالفعل على اتخاذ خطوات عملية لوضع آلية لزيادة أمكانية وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجالات من بينها مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة الطاقة وحفظ الطاقة، الأمر الذي من شأنه الإسهام في التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ.

ونقترح أن ينظر الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي في إمكانية تزويد المكاتب القطرية والإقليمية للأمم المتحدة بالأخصائيين والمواد من أجل تطوير التكنولوجيات البيئية وتكنولوجيات الطاقة ونقلها. ونرى أنه ينبغي للتكنولوجيات الرائدة في مجالات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة الطاقة وحفظ الطاقة أن تصبح ملكا عاما للبشرية. فلن يتسنى بغير ذلك عقد الأمل في إحراز تقدم جدي في تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة ومنع الاحترار العالمي. ونرى أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهما دور حاسم في تلك العملية الصعبة.

وفي ذلك الصدد، تقترح بيلاروس أن تعقد خلال الدورة القادمة للجمعية العامة مناقشة مواضيعية لمناقشة تلك المسألة بدون تأخير ونتطلع بصدق إلى الدعم النشط من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة في تنظيم هذه المناقشة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خايرو مونتويا، الممثل الدائم بالنيابة لكولومبيا.

السيد خايرو مونتويا (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتقدر كولومبيا مبادرة عقد هذه المناقشة، التي ستسهم بالتأكيد في الحفاظ على الأولوية العليا التي يتعين إيلاؤها لتغير المناخ في جدول الأعمال المتعدد الأطراف.

ومن المهم تبادل وجهات النظر بشأن الطريقة التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة من خلالها تعزيز إسهامها في معالجة تغير المناخ. وبالمثل، نقدر تقرير الأمين العام وإسهاماته في المناقشة.

واسمحوا لي أن أعرض اهتمامات كولومبيا وأفكارها بشأن موضوع مناقشتنا.

من الواضح أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو يشكلان الإطار الأساسي للقرارات الحكومية الدولية بهذا الشأن داخل المنظمة. وينبغي لمداولات الجمعية العامة أن تؤكد من جديد هذا النطاق وأن تقر باستقلالية مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ووحدته. ومنظومة الأمم المتحدة يمكنها، بل وينبغي لها أن تركز جهودها على تعزيز ودعم التنفيذ الفعال للقرارات الحكومية الدولية المتفق عليها في سياق الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. ويصف تقرير الأمين العام الولايات ويوكل إجراءات ممكنة إلى مختلف الهيئات التابعة للمنظومة فيما يتصل بتغير المناخ. ومن الهام جدا تحليل قدرات تلك المنظمات على الاضطلاع بهذه الإجراءات. فعلى سبيل المثال، يجدر دراسة دور هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن الطاقة والمياه والمحيطات، وكذلك إمكانياتها الحقيقية لمعالجة المسائل الحكومية الدولية للإسهام في المناقشة المتعلقة بتغير المناخ.

وتدرك كولومبيا، في جميع الأحوال، أهمية تحديد فرص إضافية لمزيد من الالتزامات والإسهامات من المنظومة في ذلك المجال. وفي ذلك الصدد، لا بد لمنظمات الأمم المتحدة من الالتزام بخمسة شروط أساسية. عليها أن تكفل الاتساق مع الاتجاه العام الذي توفره الاتفاقية؛ وأن تقصر أنشطتها على الولايات المواضيعية ذات الصلة؛ وأن تأخذ قدراتها الحقيقية ومزاياها المقارنة بعين الاعتبار؛ وأن تتجنب المنافسة على الموارد؛ وقبل كل شيء، أن يحركها نهج يقوم على التنمية البشرية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى مراعاة الجوانب المتعددة التابعة من الصلة بين التنمية وتغير المناخ التي لم يشملها بالضرورة جدول الأعمال المواضيعي للمفاوضات بموجب الاتفاقية. ويعترف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالعديد من تلك الأبعاد ويؤكد الآثار السلبية لتغير المناخ على التقدم المحرز في مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك، يجب أن تكفل الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لمواجهة تغير المناخ الاتساق بين الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويقتضي ذلك أيضا أن تتسق أي استراتيجية في مجال تغير المناخ مع أولويات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية. وعليه، يجب على المنظومة أن تكثف من جهودها الرامية إلى المساعدة على سد الفجوة بين تنفيذ الالتزامات والتقدم الحقيقي صوب الأهداف الإنمائية.

إن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مناطق بها ولايات هامة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ سياساتها الوطنية للتنمية المستدامة. ويرد في الخاطر في ذلك الصدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وينبغي للدعم أن يركز على بناء القدرات الوطنية في الميدان. وتشتد الحاجة إلى ذلك بوجه خاص فيما يتصل بأنشطة التكيف. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يسهما إسهاما كبيرا في ذلك الصدد.

إن تعزيز بناء القدرات هو أيضا أمرا هام في مجالات محددة، مثل تنفيذ استراتيجيات رصد المناخ والحد من الكوارث ونظم الإنذار المبكر؛ وتعزيز إمكانيات الوصول إلى صناديق وآليات دولية مثل مرفق البيئة العالمي وآلية التنمية النظيفة؛ وإنتاج وتبادل المعرفة العلمية؛ ووضع مبادرات للتعاون بين بلدان الجنوب، بدعم من خلال خطط ثلاثية.

وثمة جانب آخر لا يقل أهمية ، يتمثل في التشجيع على تهيئة الظروف الدولية المؤاتية لتنفيذ التدابير من جانب البلدان النامية. ومن بين هذه الظروف، نبرز أهمية امتثال البلدان المتقدمة النمو لالتزامات خفض الانبعاثات؛ والتدفق الكافي للموارد الدولية لتمويل احتياجات التكيف وتشجيع تدابير التخفيف الطوعية؛ ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط مجزية، ونشر معلومات موضوعية وشاملة عن آثار تغير المناخ. وتشدد كولومبيا في هذا الصدد على الدور المركزي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بوصفه الجهاز المكلف بإنتاج المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لفهم هذه الظاهرة. ونود أيضا أن نؤكد أنه في إطار التشجيع على تهيئة الظروف المؤاتية، هناك حاجة إلى تعاون أكبر فيما بين مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. علاوة على ذلك، فإننا نشدد على الحاجة إلى زيادة فعالية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وفي مجال الشراكات، نؤكد على أهمية الفرص التي يتيحها الاتفاق العالمي بوصفه منطلقا لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في ميدان البيئة.

لقد تجنب وفد بلادي عمدا مناقشة بنية المنظومة، والتي يمكن أن تصرف الانتباه عن الإمكانيات الحقيقية للمنظمة في مواجهة تغر المناخ. وبالإضافة إلى برنامج الاتساق والمناقشات المعنية بالإطار المؤسسي للأمم المتحدة للأنشطة البيئية، المهم هو التعرف على الفرص المتاحة للمساهمة الفعالة في هذا المجال.

لذلك، فإن الطريقة الوحيدة في النهج الذي اقترحناه للتوحيد الحقيقي للأداء عند مواجهة مشاكل تغير المناخ هي المشاركة في الهدف الاستراتيجي المتمثل في معالجة القضايا الإنمائية الرئيسية. علاوة على ذلك، سيكون ذلك إجراء عادلا بالنسبة لمن هم الأكثر تضررا من الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلة رغم حتى عدم مسؤوليتهم عنها تاريخيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):أعطي الكلمة الآن للسيدة روزماري بانكس، الممثلة الدائمة لنيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بهذه الفرصة للمساهمة في هذه المناقشة المواضيعية.

ويود وفد بلادي في البداية أن يؤيد البيان الذي أدلى به أمس ممثل مملكة تونغا باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

لقد أسعد نيوزيلندا كثيرا أن تشهد في بالي انطلاق مفاوضات جديدة بشأن الإجراءات التعاونية الطويلة الأجل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقد برهنت اجتماعات بالي على استعداد المجتمع الدولي لدعم جهودها لمكافحة تغير المناخ، وذلك من خلال تعزيز إجراءات التخفيف من آثاره والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا.

وتقدر نيوزيلندا تقرير الأمين العام (A/62/644) عن أنشطة مختلف وكالات الأمم المتحدة والهيئات المرتبطة بها في مجال تغير المناخ. وفي حين نلاحظ النطاق الواسع للمبادرات التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ،

إلا أننا نرى في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ. فهي ستحدد جدول الأعمال والتوجه الاستراتيجي للعمل الدولي خلال السنتين المقبلتين.

وتوافق نيوزيلندا على أن تغير المناخ والتنمية المستدامة متشابكان. فتأثير تغير المناخ على التنمية حقيقي ويعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وكما لاحظ الكثيرون، فإن الآثار السلبية ستكون غير متناسبة بالنسبة للفقراء والبلدان الفقيرة.

ولذلك، سيتطلب التصدي لتغير المناخ في مجال التنمية تنسيقا أكبر لجهود المانحين ومواءمتها مع خطط البلدان النامية ونظمها وهو ما يشجع عليه إعلان باريس المعني بفاعلية المعونة. ونيوزيلندا ملتزمة بتنفيذ مبادئ باريس. ولهذا، نرحب بالجهود التي يبذلها زعماء منطقة المحيط الهادئ لإعطاء الأولوية لوضع خطط وطنية للتكيف وإدماجها في خطط التنمية الوطنية.

ونيوزيلندا بلد صغير يسهم بنسبة لا تزيد على ٠,٢ في المائة من الانبعاثات العالمية. ورغم أنه لا يمكننا بأنفسنا خفض غازات الدفيئة في العالم، إلا أننا نعتقد أنه يمكننا الإسهام في ذلك. على سبيل المثال، تضع نيوزيلندا خطة شاملة لتبادل الانبعاثات تغطي كل قطاع من قطاعات اقتصادنا وجميع الغازات الستة، وليس ثاني أكسيد الكربون وحده. ونحن ندرج في هذه الخطة قطاعي الزراعة والحراجة الأكثر صعوبة. ونأمل أن تجد البلدان الأخرى في هذه الخطة، في الوقت المناسب، نموذجا مفيدا وسيسعدنا أن نتبادل خبراتنا في هذا المجال.

ونحن ملتزمون أيضا بالمساعدة على إيجاد الحلول للمشكلة الصعبة المتمثلة في الانبعاثات الزراعية للثروة الحيوانية، والتي تمثل نسبة ٥٠ في المائة من مجمل انبعاثات نيوزيلندا. ولذلك، قامت نيوزيلندا بدور قيادي في إنشاء شبكة البحوث المعنية بخفض انبعاثات الثروة الحيوانية.

هذه الشبكة، التي انطلقت من نيوزيلندا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، هي شراكة دولية للبحوث التعاونية يعمل فيها علماء مسؤولون من مختلف أنحاء العالم. والهدف من هذه الشبكة تحسين فهم انبعاثات غازات الدفيئة من الثروة الحيوانية ووضع حلول فعالة التكلفة لتخفيفها. والتكنولوجيات التي يتم تطويرها من خلال هذه الشبكة ستفيد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وتعمل الشبكة بوصفها شراكة بالنظر إلى المصلحة المتبادلة للمشاركين في مواجهة انبعاثات الثروة الحيوانية ولأن بوسع جميع الشركاء في الشبكة أن يضيفوا قيمة إليها.

ويمكن لشراكات من أنواع أخرى أن توفر وسيلة لمعالجة قضايا محددة وأن تحقق نتائج محددة الهدف. ومن المبادرات التي تشارك فيها نيوزيلندا الشراكة الدولية للإجراءات الكربونية والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية. ونعتقد أن الشراكة الدولية للإجراءات الكربونية ستقوم بدور هام في إنشاء أسواق دولية للكربون وأن بوسع المجلس الدولي أن يكون حافزا لإجراءات في مجال التغير المناخي على الصعد المحلية والإقليمية والحكومية الحاسمة الأهمية.

وفي حين ندرك أنه ما زال هناك الكثير من العمل الهام الذي يتعين القيام به في السنوات المقبلة في سياق الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومفاوضات بروتوكول كيوتو، إلا أننا نشعر بأن هناك ثقة متزايدة بين جميع أصحاب المصلحة بأنه يمكننا جميعا الإسهام في تنفيذ إجراءات ملموسة وعملية لمواجهة التحديات التي يشكلها تغير المناخ.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/..